المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

# مشروع ميزانية المواطن*

## دليل المواطن للاطلاع والتفاعل مع مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2015

* كما وافق عليه مجلس النواب

# مشروع قانون المالية
# لسنة 2015

# - مشروع ميزانية المواطن* -

* كما وافق عليه مجلس النواب

# الفهرس


مـقـــدمـــة ..... 5

أهم محاور وأهداف إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ..... 6

مراحل الإعداد والمصادقة على مشروع قانون المالية ..... 7

السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 ..... 8

فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2015 ..... 9

موارد ونفقات الدولة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 ..... 10

توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2015: ..... 17

- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة ..... 18

- تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية ..... 23

- دعم التماسك الاجتماعي والمجالي وإنعاش الشغل ومواصلة دعم البرامج

الاجتماعية القطاع ..... 25

-مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية ..... 36

# مشروع ميزانية المواطن لسنة 2015

## دليل المواطن للاطلاع والتفاعل مع مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2015

### مـقـــدمـــة

لقد دأبت وزارة الاقتصاد والمالية، منذ ثلاث سنوات، على إعداد ميزانية المواطن وجعلها تقليدا سنويا يؤسس لمقاربة جديدة مبنية على الشفافية وإشراك المواطنين في النقاش حول مضامين مشروع قانون المالية. وتستحضر هذه المقاربة مقتضيات دستور 2011 الذي أعطى للمواطن الحق في الولوج إلى المعلومة. كما تشكل، في نفس الوقت، مرتكزا لتفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وما يتضمنه من مقتضيات تجعل من مبادئ الشفافية وحسن الأداء وجودة الخدمات العمومية أساسا للتدبير العمومي.

ويندرج الإغناء المتواصل لهذه الوثيقة من خلال التفاعل مع آراء وملاحظات المواطنين والمجتمع المدني وكل القطاعات الوزارية، في إطار تأكيد المكانة التي يحظى بها قانون المالية كموعد تشريعي سنوي وكآلية ديمقراطية تمكن الحكومة، بناء على ترخيص ممثلي الأمة، من تفعيل التوجيهات الملكية السامية وتنزيل التزاماتها في البرنامج الحكومي، وترجمتها إلى مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية، بهدف تحقيق ظروف العيش الكريم لجميع المواطنات والمواطنين.

وقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 ، وفقا لهذا المنظور، وبما يستجيب للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطب جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة وافتتاح السنة التشريعية والتزامات البرنامج الحكومي وأولويات وآفاق العمل الحكومي للنصف الثاني من الولاية الحكومية.

فهو مشروع لتحصين المنحى الإيجابي لأهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لبلادنا، وتعزيز الثقة والمصداقية اللتين أصبحت تحظى بهما وطنيا وجهويا ودوليا ولدى المؤسسات المالية الدولية.

وهو مشروع لتأكيد التزام الحكومة بمواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية، وتوفير ظروف إقلاع اقتصادي حقيقي يُحقق التوازن المأمول بين دينامية الاستثمار والنمو، والاستجابة لرهانات التشغيل والإدماج الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الاجتماعية والحد من الفوارق. وفي هذا الإطار، فالحكومة عازمة على جعل مشروع قانون المالية لسنة 2015 ، منعطفا أساسيا في مسار تثمين وتحصين وتجديد نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، بهدف تأهيل بلادنا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة.

وهو مشروع كذلك، لتفعيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى وعلى رأسها إرساء الجهوية المتقدمة، باعتبارها مرتكزا لتحقيق التوازن الاجتماعي والمجالي المنشود، فضلا عن إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإصلاح القضاء وأنظمة التقاعد ومواصلة تنزيل الإصلاح الجبائي وإطلاق التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وقد صيغت مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2015 وفقا لمرتكزات تزاوج بين مواصلة دعم تنافسية الاقتصاد الوطني والاستثمار الخاص والمقاولة، وتسريع وتيرة تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية ، وبلورة وتفعيل الآليات الكفيلة باندماج السياسات الاجتماعية، وتوجيهها نحو إدماج كافة فئات المجتمع وكل جهاته ومناطقه في الدينامية التنموية وإنتاج الثروة والاستفادة من ثمارها بشكل عادل ومتوازن اجتماعيا وترابيا، خاصة عبر وضع أسس اقتصاد اجتماعي وتضامني يستمد فلسفته من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، موازاة مع دعم التماسك الاجتماعي وتقوية ميكانيزمات التشغيل. ولعل من أهم الأهداف التي يصبو إليها هذا المشروع، هي وضع أسس التحول المنشود لنموذجنا التنموي الكفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعدل والعيش الكريم واعتزازهم بالانتماء لوطنهم وتأهيل بلادنا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة.

# إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية :

## محطة نوعية في مجال تدبير المالية العمومية

ينبني إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على ثقافة تدبيرية جديدة للمالية العمومية تقوم على أساس ترسيخ مبادئ النجاعة والفعالية في صرف النفقات العمومية. ويهدف هذا الإصلاح إلى ربط التنفيذ بنجاعة الأداء وتحسين مقروئية الميزانية وتقوية شفافية وصدق ميزانية وحسابات الدولة وكذا تعزيز دور البرلمان في النقاش حول فعالية النفقة العمومية.

## أهم محاور وأهداف إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية :

### المحور الأول

ربط التنفيذ بنجاعة الأداء، وذلك من خلال الحرص على جعل الميزانية :

أ. تندرج في إطار ميزانياتي على مدى ثلاث سنوات، حيث سيتم إعداد قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانياتية متعددة السنوات مما سيمكن من تعزيز الرؤية المستقبلية حول خيارات السياسات العمومية وتقوية انسجام الاستراتيجيات القطاعية ؛

ب. مبنية على برامج تضم مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات وذلك من أجل تتبع أكثر دقة لتنفيذ السياسات العمومية وتحديد للمسؤوليات بالإضافة إلى استخدام أوسع للمقاربة الإدارية الحديثة. ؛

ج. ومرتكزة على نجاعة الأداء حيث سيتم ربط كل برنامج بأهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة ومقرونة بمؤشرات لقياس النتائج المحصل عليها؛

**منح مرونة أكثر للمدبرين فيما يخص تنفيذ البرامج وفي الوقت نفسه مضاعفة مسؤوليتهم فيما يتعلق بالمحاسبة والالتزام بتحقيق الأهداف.**

### المحور الثاني

تحسين مقروئية الميزانية وتقوية شفافية وصدق ميزانية وحسابات الدولة وذلك عبر التنصيص على مجموعة من القواعد الميزانياتية، والتي ندرجها كالتالي:

أ. في إطار التقيد بتوازن مالية الدولة لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد الدين برسم السنة المالية ؛

ب. تعزيز المبادئ العامة للمالية العمومية من خلال ترشيد إحداث واستعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة عبر العمل على تقليص عدد الحسابات الخصوصية للخزينة بدمج حسابات القروض وحسابات التسبيقات في إطار حسابات التمويل، وكذا حذف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي لا تحقق مداخيل ذاتية تفوق أو تساوي 30% من مجموع مداخيلها ؛

ج. تكريس مبدأ صدق الميزانية والحسابات من خلال تقديم مجموع موارد وتكاليف الدولة بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعداد قانون المالية والتوقعات التي يمكن أن تنتج عنها. ووفقا لنفس المبدأ، يجب أن تكون حسابات الدولة مطابقة للقانون وصادقة وتعكس صورة حقيقية لثروتها ووضعيتها المالية ؛

د. التأسيس لنظام محاسبي ثلاثي الأبعاد قائم على المحاسبة الميزانياتية، ومحاسبة عامة تعكس الوضعية المالية للدولة وثروتها وكذا محاسبة لتحليل التكاليف مما سيمكن من إغناء المعطيات المتوفرة حول نجاعة أداء التدبير العمومي.

**تحسين مكانة بلادنا في مجال الحكامة وشفافية المالية العمومية**

### المحور الثالث

تعزيز دور البرلمان في النقاش حول فعالية النفقة العمومية من خلال:

أ. إغناء المعطيات المقدمة للبرلمان ؛

ب. تعزيز نطاق الترخيص البرلماني بإخباره مسبقا ببعض الإجراءات المتخذة خلال السنة المالية ؛

ج. توضيح وتأطير وتوسيع حق التعديل البرلماني.

**تعزيز دور الجهاز التشريعي في مراقبة وتقييم السياسات العمومية.**

# مراحل الإعداد والمصادقة على قانون المالية

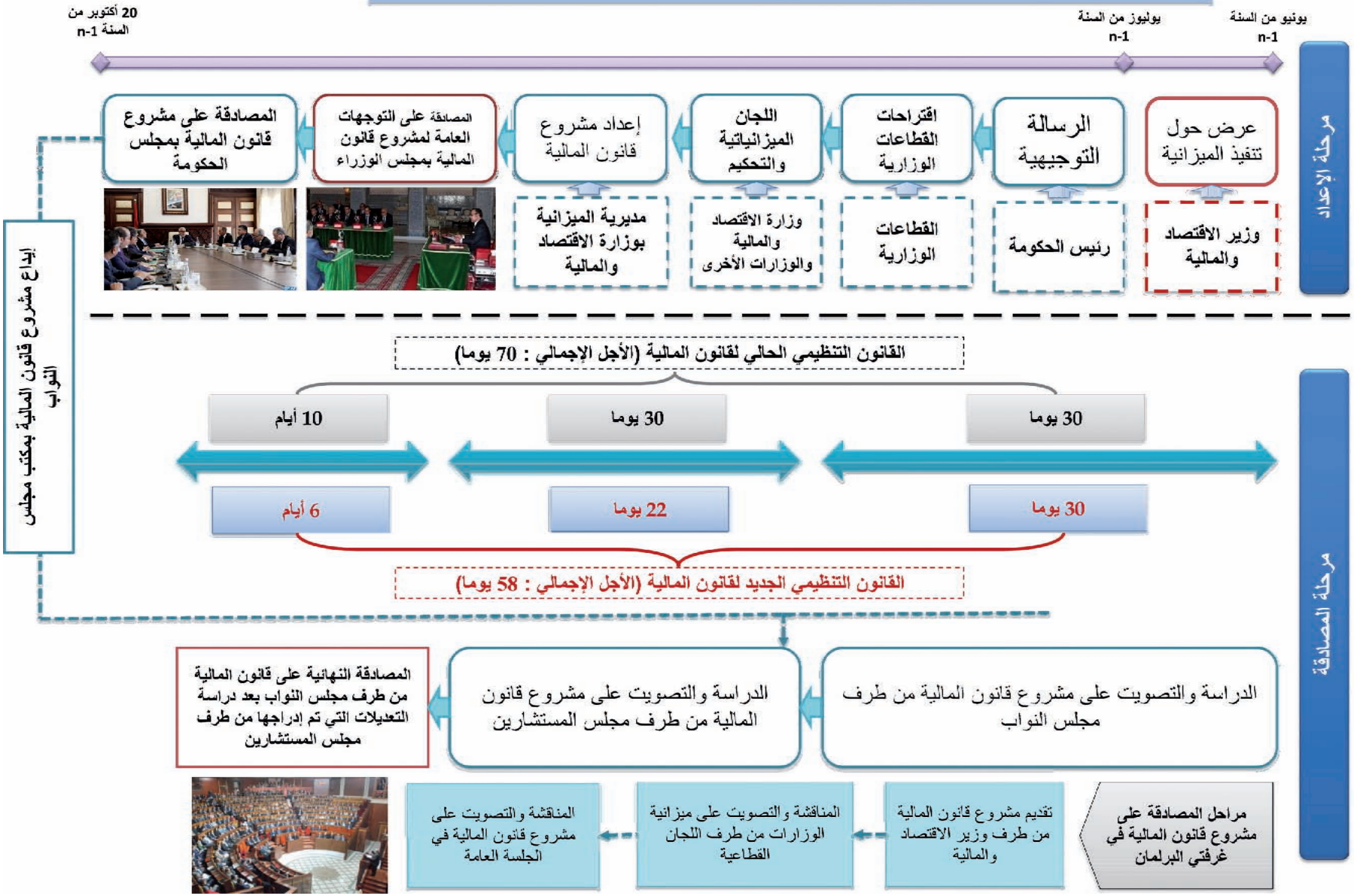

# 1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

## السياق الدولي : سياق دولي مضطرب لم يبلغ بعد مرحلة الاستقرار

◆ استمرار ركود اقتصاديات منطقة الأورو الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا، نتيجة:

- تأخر الإصلاحات الاقتصادية الضرورية في بعض البلدان ؛
- تداعيات الأزمة الأوكرانية؛

◆ استمرار الاضطرابات الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

## السياق الوطني : تأكيد المنحى الإيجابي للاقتصاد الوطني

- تأكيد المنحى الإيجابي لأداء المهن العالمية (38,3% من إجمالي الصادرات)؛
- بروز بوادر انتعاش تدريجي للقطاعات التي عرفت تراجعا خلال الفصل الأول من السنة.

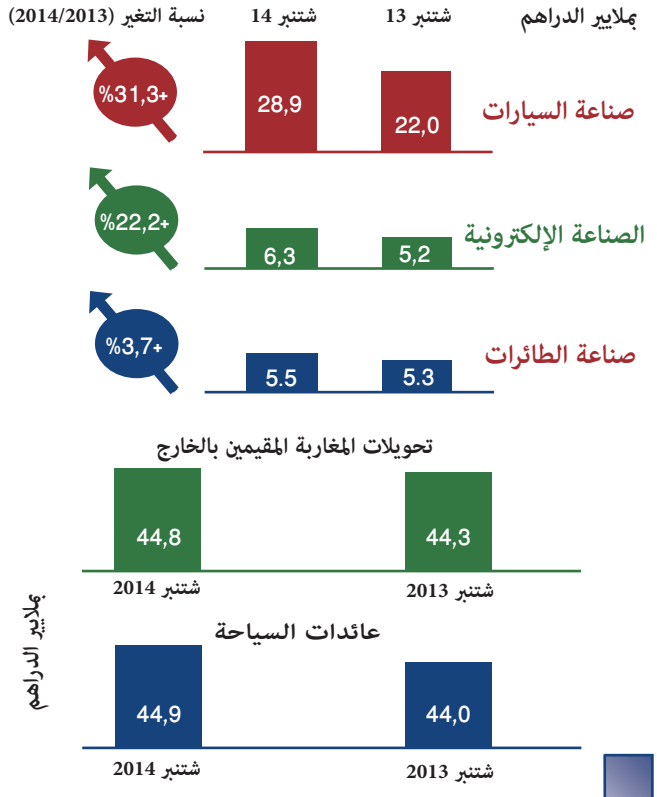


- ارتفاع عائدات السياحة بحوالي 2% وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنحو 1,1%.
- مكنت هذه المداخيل من تغطية 62,5% من العجز التجاري حتى متم شهر شتنبر من سنة 2014، مقابل 58,5% خلال نفس الفترة من سنة 2013.

⟸ تراجع العجز التجاري ب5,1%، وارتفاع صافي احتياطات الصرف لتغطية حوالي 5 أشهر من الواردات؛

⟸ الحفاظ على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار (Investment Grade) من طرف «Fitch Rating»؛

⟸ الحفاظ على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار (Investment Grade) مع استرجاع تنقيط الآفاق المستقبلية لبلادنا من "سالبة" إلى "مستقرة" من طرف «Standard & Poors» ؛

⟸ الموافقة على تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة لسنتين إضافيتين مع صندوق النقد الدولي.

## 2. فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2015 :

معدل النمو

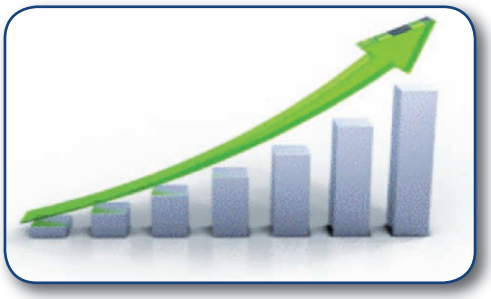

4,4 %

نسبة عجز الميزانية

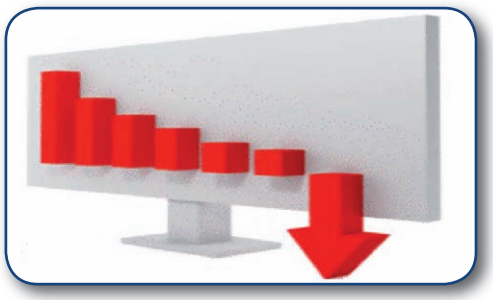

4,3% من الناتج الداخلي الخام

متوسط سعر البترول

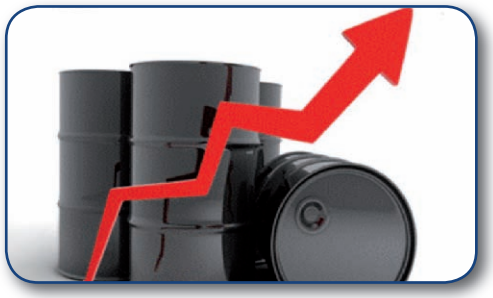

103 دولار للبرميل

متوسط سعر غاز البوتان

804 دولار للطن

سعر الصرف

8,6 (دولار/درهم)

# 3. موارد ونفقات الدولة

## 1.3 مجموع الموارد و النفقات :

بملايين الدراهم

| | قانون المالية لسنة 2014 | مشروع قانون المالية لسنة 2015 | التغيرات المطلقة | النسبة المائوية للتغيرات |
|---|---|---|---|---|
| **1- المداخيل العادية** | **207 718** | **216 113** | **8395** | **4.0%** |
| **المداخيل العادية دون احتساب الخوصصة** | **207718** | **216113** | **8395** | **4,0%** |
| **1.1 - المداخيل الجبائية** | **180173** | **184735** | **4562** | **2,5%** |
| - الضرائب المباشرة | 77167 | 81750 | 4583 | 5,9% |
| - الضرائب غير المباشرة | 80630 | 80843 | 213 | 0,3% |
| - الرسوم الجمركية | 7721 | 7272 | -449 | -5,8% |
| - رسوم التسجيل والتمبر | 14655 | 14870 | 215 | 1,5% |
| **2.1 - المداخيل غير الجبائية** | **24545** | **28378** | **3833** | **15,6%** |
| - حصيلة مداخيل الاحتكار والمؤسسات العمومية | 10841 | 9517 | -1324 | -12,2% |
| - مداخيل أخرى | 13704 | 18861 | 5157 | 37,6% |
| من بينها : هبات مجلس التعاون الخليجي | 8500 | 13000 | 4500 | 52,9% |
| - مداخيل الخوصصة | 0 | 0 | 0 | 0% |
| **3.1 - مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة** | **3000** | **3000** | **0** | **0%** |
| - صندوق دعم الأسعار | 800 | 800 | 0 | 0% |
| - الصندوق الخاص بالطرق | 2200 | 2200 | 0 | 0% |
| **مجموع النفقات بما فيها رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة** | **254279** | **258069** | **3790** | **1,5%** |
| **2 - النفقات العادية** | **215638** | **213834** | **-1804** | **-0,8%** |
| **1.2 - السلع و الخدمات** | **156703** | **164374** | **7671** | **4,9%** |
| الأجور | 103700 | 105509 | 1809 | 1,7% |
| سلع وخدمات أخرى | 53003 | 58865 | 5862 | 11,1% |
| **2.2 - فوائد الدين العمومي** | **23935** | **26560** | **2625** | **11,0%** |
| الداخلي | 20587 | 22776 | 2189 | 10,6% |
| الخارجي | 3347 | 3784 | 437 | 13,1% |
| **3.2 - المقاصة** | **35000** | **22900** | **-12100** | **-34,6%** |
| **الرصيد العادي** | **-7919** | **2279** | **-** | **-** |
| **3 - الاستثمار** | **43 741** | **49 235** | **5 494** | **12,6%** |
| **- الصندوق الخاص بالطرق** | **2200** | **2200** | **0** | **0%** |
| **4 - رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة** | **5100** | **5000** | **-100** | **-2,0%** |
| **5 - العجز / الفائض الاجمالي للميزانية** | **-46561** | **-41957** | **-** | **-** |
| **الناتج الداخلي الخام** | **952199** | **977185** | **-** | **-** |
| **العجز بالنسبة للناتج الداخلي الخام مع احتساب الخوصصة** | **-4,9%** | **-4,3%** | **-** | **-** |
| **العجز بالنسبة للناتج الداخلي الخام بدون احتساب الخوصصة** | **-4,9%** | **-4,3%** | **-** | **-** |

## 2.3 الموارد الضريبية :

### 1.2.3 توزيع المداخيل الجبائية للميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2015:

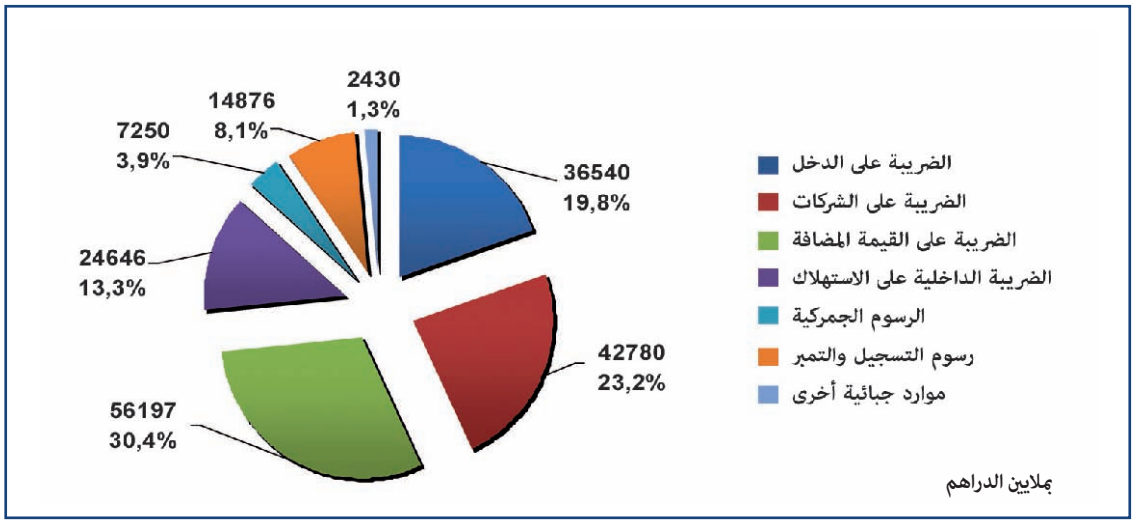


**تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي 43,8% من المداخيل الجبائية وذلك بمبلغ يقدر ب 80,843 مليار درهم، مقابل 80,63 مليار درهم سنة 2014 منها :**

- ✔ **56,19 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة، أي ما يمثل 30,4% من المداخيل الجبائية.**
- ✔ **24,64 مليار درهم برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك، أي ما يمثل 13,3% من المداخيل الجبائية.**

**تمثل الضرائب المباشرة حوالي 44,3% من المداخيل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 81,75 مليار درهم، مقابل 77,17 مليار درهم سنة 2014 منها :**

- ✔ **42,78 مليار درهم برسم الضريبة على الشركات، أي ما يمثل 23,2% من المداخيل الجبائية.**
- ✔ **36,54 مليار درهم برسم الضريبة على الدخل، أي ما يمثل 19,8% من المداخيل الجبائية.**

### 2.2.3 تصنيف الملزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنتي 2013 و2014:

| أصناف الملزمين الضريبيين | | المؤسسات البنكية | المقاولات الصناعية والخدمات | شركات التمويل والتأمين | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| إنجازات 2013 | عدد الشركات | 20 | 52 | 28 | 100 |
| | المبلغ بملايين الدراهم | 6 656 | 4 984 | 1 977 | 13 617 |
| إنجازات 2014 | عدد الشركات | 20 | 52 | 28 | 100 |
| | المبلغ بملايين الدراهم | 6 157 | 5 497 | 2 245 | 13 899 |

**و للمزيد من المعلومات حول التدابير الجبائية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب بالعنوان التالي:**

**www.tax.gov.ma**

**أما فيما يخص التدابير الجمركية، فيرجى زيارة الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة بالعنوان التالي:**

**www.douane.gov.ma**

## 2.3 الموارد الضريبية :

### 3.2.3 الضريبة على الشركات حسب أصناف الملزمين بملايين الدراهم :

| أصناف الملزمين | قانون المالية لسنة 2014 | مشروع قانون المالية لسنة 2015 |
|---|---|---|
| المؤسسات البنكية | 6 500 | 7 000 |
| المقاولات الصناعية و الخدمات | 28 460 | 30 660 |
| شركات التمويل والتأمين | 2 190 | 2 760 |
| آخرون | 2 560 | 2 359 |
| المجموع | **39 710** | **42 779** |

توزيع الضريبة على الشركات حسب أصناف الملزمين برسم قانون المالية لسنة 2015

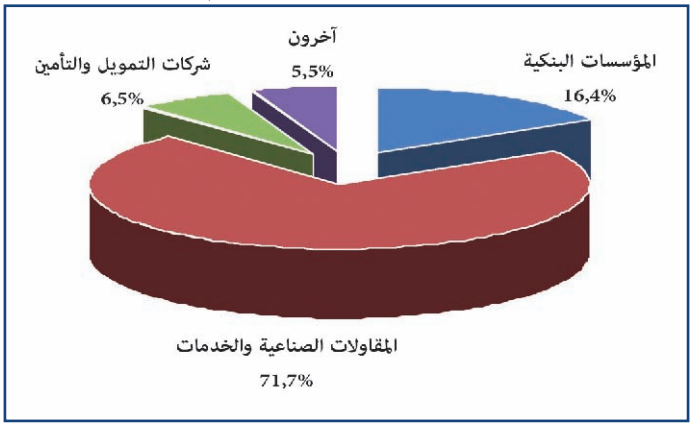


### 4.2.3 الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل بملايين الدراهم :

| صنف الملزمين الضريبيين | قانون المالية لسنة 2014 | مشروع قانون المالية لسنة 2015 |
|---|---|---|
| الموظفون | 9 071 | 9 640 |
| أجراء القطاع الخاص | 18 127 | 18 700 |
| المهنيون (المهن الحرة) | 3 580 | 3 450 |
| آخرون | 4 359 | 4 750 |
| المجموع | **35 137** | **36 540** |

توزيع الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل برسم قانون المالية لسنة 2015

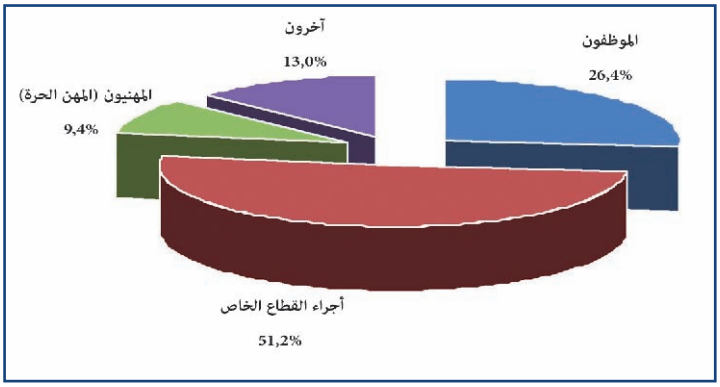

## 5.2.3 الامتيازات الضريبية :

### 1.5.2.3 توزيع النفقات الضريبية حسب طبيعة المستفيدين برسم سنة 2014 :

| المستفيدون | عدد التدابير التي تم إحصاؤها | مبلغ التقييم بملايين الدراهم |
|---|---|---|
| **المقاولات** | **177** | **20 658** |
| منها: المنعشون العقاريون | 17 | 2 883 |
| الفلاحون | 13 | 3 199 |
| المصدرون | 17 | 2 563 |
| الصيادون | 6 | 941 |
| المؤسسات التعليمية | 13 | 57 |
| **الأسر** | **106** | **9 658** |
| منها : المأجورون | 18 | 1304 |
| صغار الصناع وصغار مقدمي الخدمات | 9 | 541 |
| المؤلفون الفنانون | 5 | 158 |
| **المرافق العمومية** | **56** | **4 058** |
| الدولة | 28 | 3 764 |
| وكالات التنمية | 20 | 285 |
| المؤسسات العمومية | 8 | 9 |
| **آخرون** | **63** | **271** |
| **المجموع** | **402** | **34 645** |

### 2.5.2.3 توزيع النفقات الضريبية حسب القطاعات برسم سنتي 2013 و 2014:

| القطاعات | 2013 | | | 2014 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الامتيازات التي تم إحصاؤها | عدد التدابير التي تم تقييمها | المبلغ بملايين الدراهم | عدد الامتيازات التي تم إحصاؤها | عدد التدابير التي تم تقييمها | المبلغ بملايين الدراهم |
| **النشاطات العقارية** | 46 | 36 | 5 877 | 44 | 37 | 6 684 |
| **تدابير تستفيد منها كافة القطاعات** | 31 | 24 | 3 483 | 29 | 24 | 5 227 |
| **الفلاحة والصيد البحري** | 83 | 51 | 3 904 | 26 | 19 | 3 444 |
| **التصدير** | 4 | 4 | 3 567 | 13 | 9 | 2 563 |
| **الاحتياط الاجتماعي** | 4 | 4 | 2 930 | 18 | 14 | 2 839 |
| **الصناعات الغذائية** | 13 | 9 | 2 879 | 13 | 13 | 2 871 |
| **المرافق العمومية** | 5 | 5 | 2 513 | 17 | 9 | 2 683 |
| **الصحة والعمل الاجتماعي** | 14 | 14 | 1 772 | 52 | 39 | 1 731 |
| **الوساطة المالية** | 44 | 33 | 1 489 | 45 | 33 | 1 518 |
| **النقل** | 29 | 23 | 1 406 | 21 | 15 | 1 453 |
| **الكهرباء والنفط والغاز** | 18 | 14 | 833 | 4 | 4 | 869 |
| **صناعة السيارات والصناعات الكيميائية** | 27 | 19 | 564 | 4 | 4 | 538 |
| **السياحة** | 52 | 38 | 362 | 4 | 4 | 342 |
| **المناطق** | 21 | 16 | 490 | 27 | 19 | 606 |
| **النشر والطبع** | 17 | 8 | 211 | 4 | 4 | 203 |
| **قطاعات أخرى** | 4 | 4 | 1 004 | 81 | 53 | 1 074 |
| **المجموع** | **412** | **302** | **33 284** | **402** | **300** | **34 645** |

## 3.3 النفقات :

### نفقات الميزانية العامة برسم سنة *2015*

- **نفقات التسيير:**

**كتلة الأجور (*105,50* مليار درهم ) :**

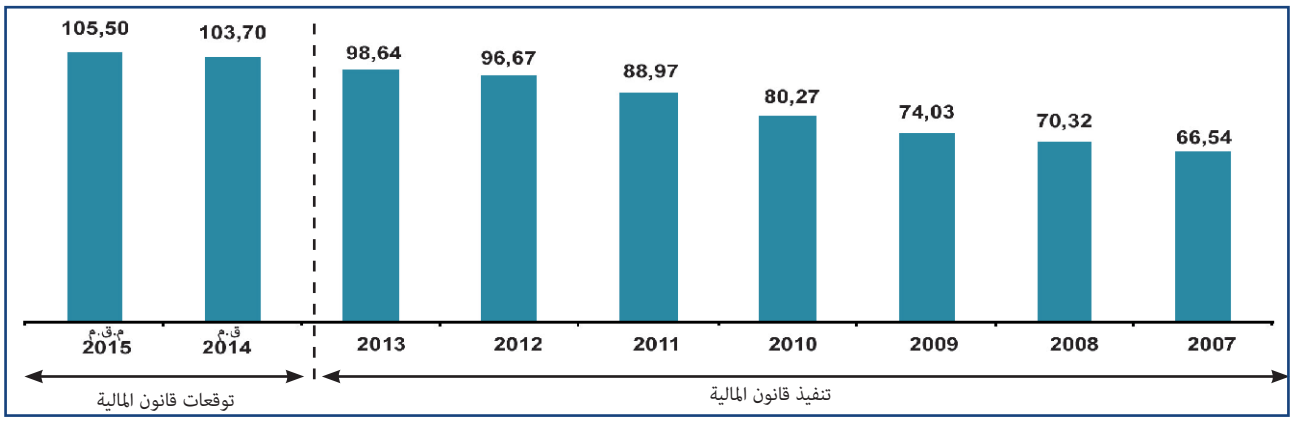


بملايير الدراهم

**إحداث حوالي 22.510 منصبا ماليا جديدا**

توزيع المناصب المالية الجديدة حسب القطاعات المستفيدة

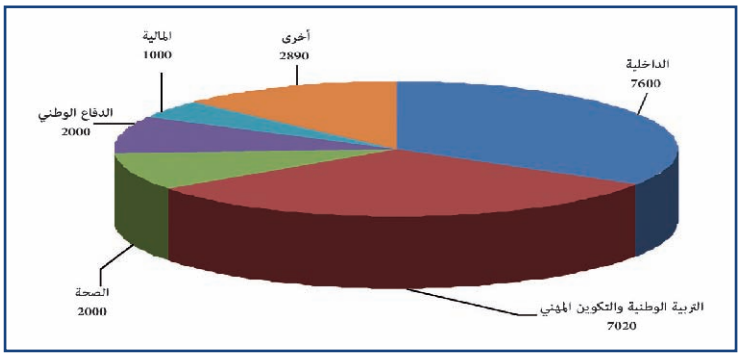


### نفقات المعدات و النفقات المختلفة (*33,62* مليار درهم):

**مواصلة مجهودات التحكم في نفقات السير العادي للإدارة وحصرها في الحد الأدنى الضروري**

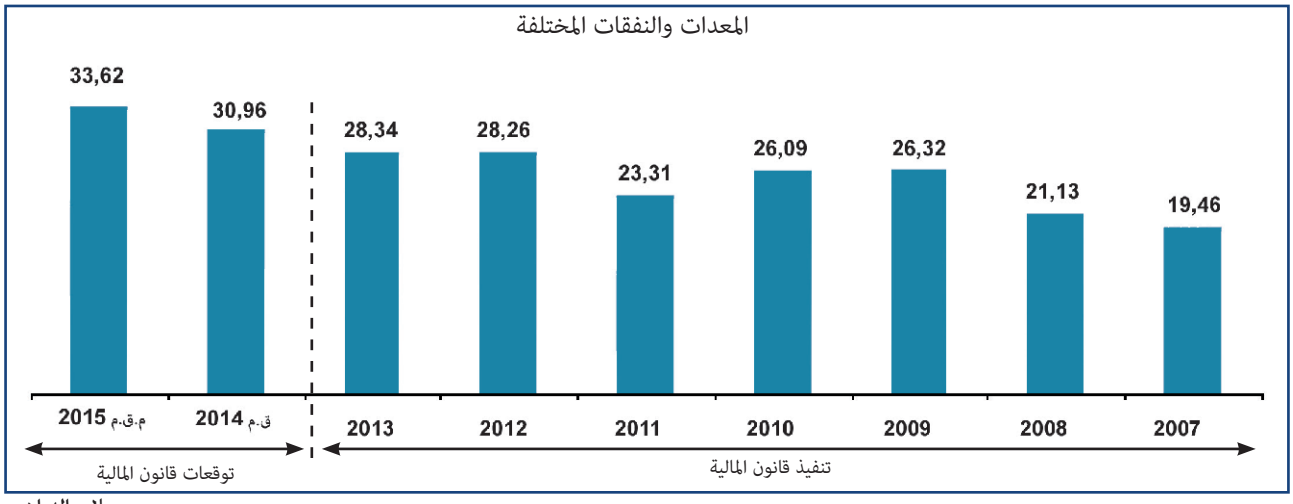


بملايير الدراهم

## 3.3 النفقات :

### نفقات الميزانية العامة برسم سنة *2015*

**النفقات المشتركة (52,62 مليار درهم):**

**المساهمة في أنظمة التقاعد (15,20 مليار درهم)**

التي تهم بالأساس:

**11,52 مليار درهم :** مساهمات الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد؛

**400 مليون درهم :** تصفية جزء من متأخرات الدولة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد؛

**1,3 مليار درهم :** تحمل عجز نظام معاشات التقاعد العسكرية؛

**1 مليار درهم:** مساهمة الدولة لإصلاح نظام التقاعد ؛

**دعم أسعار المواد الاستهلاكية ( 30,38 مليار درهم)**

**تحملات السنة : 23,59 مليار درهم** منها **7,48 مليار درهم** برسم متأخرات سنة 2013 ؛

إعانة لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء لمواجهة تطبيق السعر الحقيقي لمادة الفيول : **4,79 مليار درهم؛**

التدابير المواكبة لدعم أرباب النقل: 2 **مليار درهم**.

• المساهمة في صناديق الاحتياط الاجتماعي (2,39 مليار درهم)

مساهمة الدولة كمشغل في نظام التغطية الصحية.

• عمليات أخرى (4,65 مليار درهم)

تنفيذ الأحكام القضائية و الادارية؛

تعويضات خاصة في حالة الوفاة؛

معاشات استثنائية؛

تصفية المتأخرات الضريبية برسم عملية دمج الصندوق الوطني للماء الصالح للشرب والصندوق الوطني للكهرباء.

### ◆ نفقات الاستثمار: 54,09 مليار درهم

تصفية الاعتمادات المرحلة من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز و تلك المستفيدة من تمويل خارجي خصوصا التي تندرج في إطار الهبات؛

حصر النفقات المشتركة فيما لا يمكن تخصيصه بطريقة مباشرة لقطاع وزاري معين؛

عدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار.

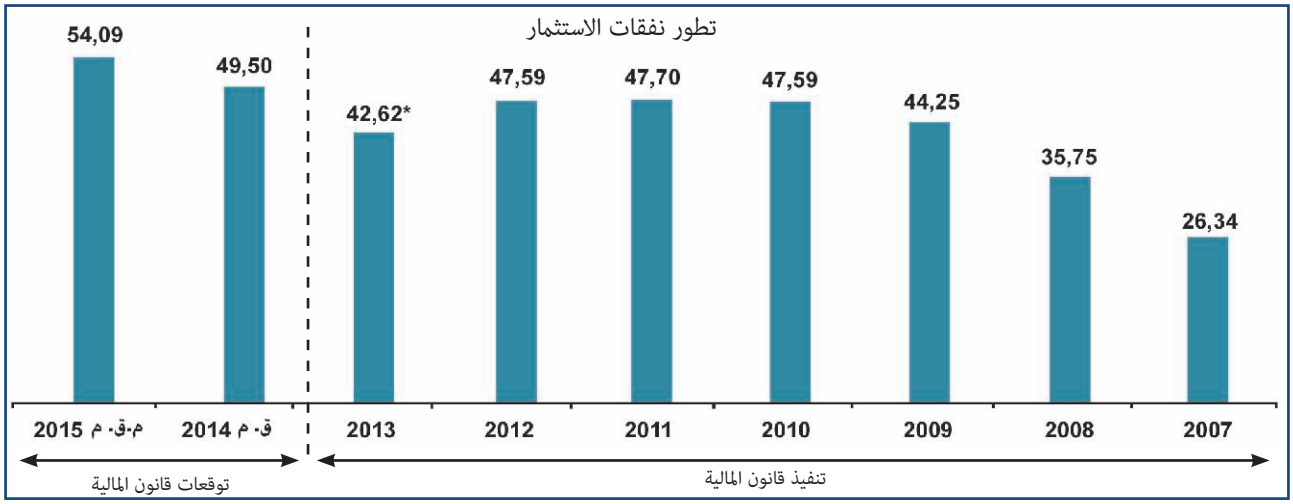


* عرفت هذه السنة وقف تنفيذ 15 مليار درهم من مجموع نفقات الاستثمار.

**بملايير الدراهم**

## 3.3 النفقات :

### نفقات الدين العمومي:

| الدين العمومي | 2012 | 2013 | *2014 | **2015 |
|---|---|---|---|---|
| الدين العمومي الخارجي | | | | |
| قيمة الدين العمومي الخارجي (بملايين الدراهم) | 212 713 | 234 746 | 266 848 | 295 658 |
| من بينها الدين الخارجي للخزينة | | | | |
| قيمة الدين الخارجي للخزينة (بملايين الدراهم) | 116 872 | 129 804 | 141 464 | 157 597 |
| النسبة إلى الناتج الداخلي الخام | 14,10% | 14,90% | 15,40% | 16,10% |
| الدين الداخلي للخزينة | | | | |
| قيمة الدين الداخلي للخزينة (بملايين الدراهم) | 376 805 | 424 457 | 442 531 | 475 828 |
| النسبة إلى الناتج الداخلي الخام | 45,50% | 48,60% | 48,20% | 48,70% |
| مجموع دين الخزينة | | | | |
| قيمة دين الخزينة (بملايين الدراهم) | 493 677 | 554 261 | 583 995 | 633 425 |
| النسبة إلى الناتج الداخلي الخام | 59,70% | 63,50% | 63,70% | 64,80% |
| **الدين الخارجي للمنشآت والمؤسسات العمومية بملايين الدراهم** | **95 841** | **104 942** | **125 384** | **138 061** |

(*) أرقام مؤقتة (**) توقعات

**التعليقات:**

. 1 تأثر أعباء الدين بتغير أسعار الفائدة

الدين الداخلي

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب0,01% إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 12,4 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,3%.

الدين الخارجي

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% ، إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 5,1 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,1%.

. 2 تأثر أعباء الدين بتغير سعر الصرف

في إطار التصور الأقصى لتقلب سعر الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي (الزيادة أو التخفيض في قيمة العملة ب 15% بالنسبة للمستوى الملحوظ لعملة الأورو مقارنة مع عملة الدولار الأمريكي في متم سنة 2014)، فالتأثير المطلق لسعر الصرف على المخزون وخدمة الدين الخارجي للخزينة لا يتجاوز نسبة 0.3%.

تطور دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام

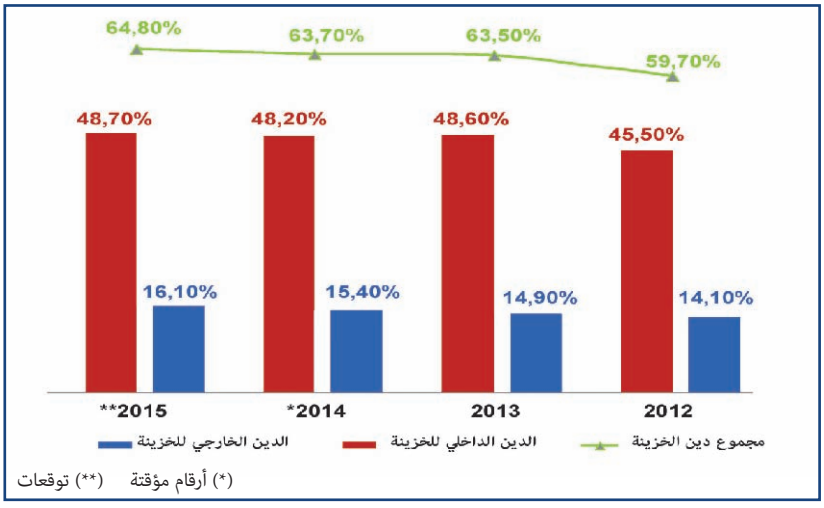


(*) أرقام مؤقتة (**) توقعات

## 4. توجهات قانون المالية لسنة 2015 :

**تثمين الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة تفعيل الإصلاحات الهيكلية واستعادة التوازنات المالية لتأهيل بلادنا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة**

1) تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

2) تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية

3) دعم التماسك الاجتماعي والمجالي والبرامج الاجتماعية وإنعاش الشغل

4) مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية

## 1.4 تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة :

### *1.1.4* مواصلة السياسة الإرادية للاستثمار العمومي وفق منظور ينبني على الشراكة مع القطاع الخاص :

**رفع المجهود الاستثماري العمومي برسم سنة 2015 ليصل إلى 189 مليار درهم أي بارتفاع قدره 1,3 % مقارنة مع سنة 2014 :**

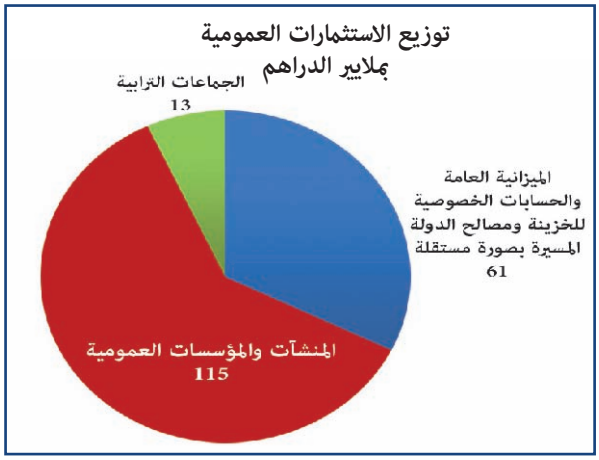


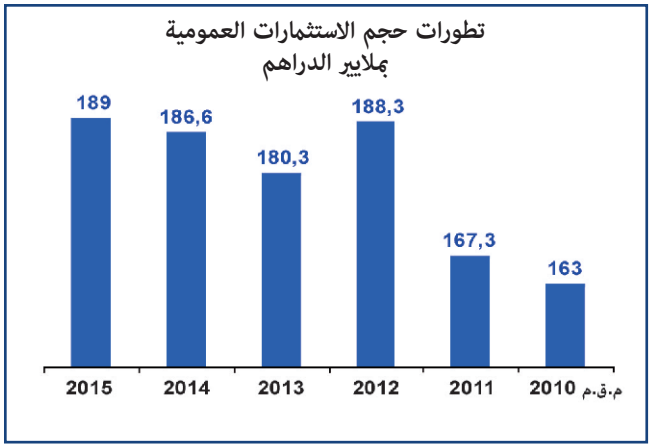


**المؤسسات و المقاولات العمومية : فاعل أساسي في الاستثمار العمومي:**

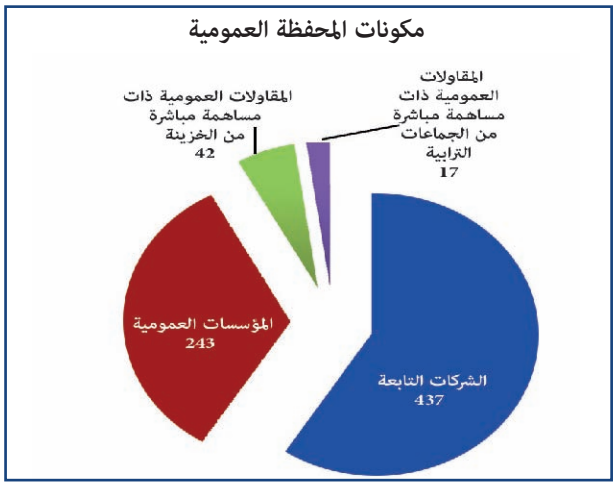


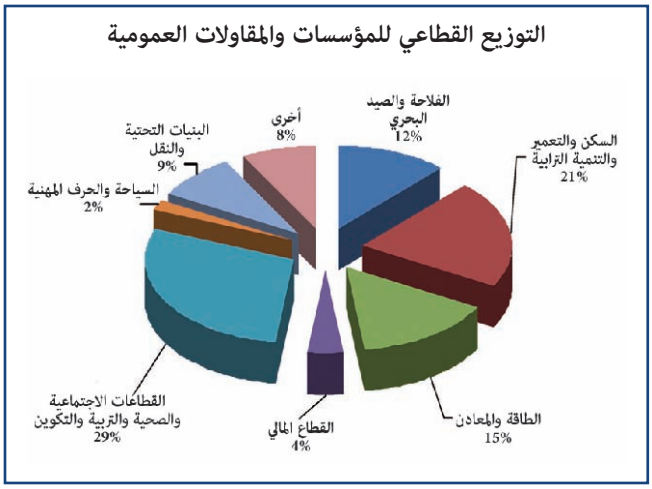


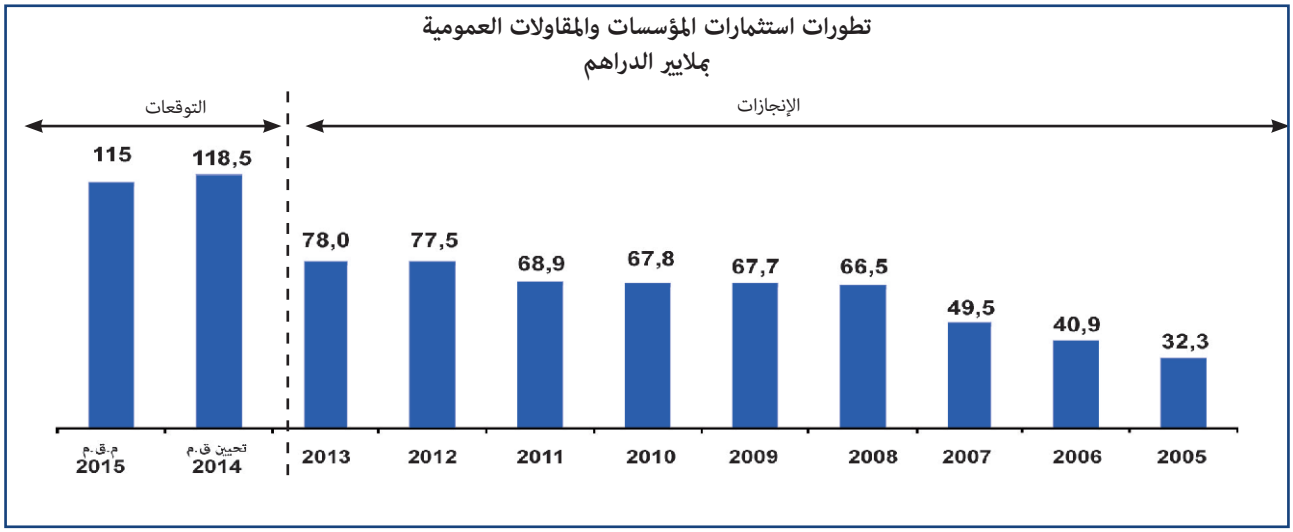

## 2.1.4 تعزيز مجهود الاستثمار العمومي ومواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية

### برنامج الطرق (6 ملايير درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- الانتهاء من أشغال تثنية محور تازة- الحسيمة (51 كلم) والشطر الأول من الطريق السريع الرابط بين قنطرة واد ماسة وتزنيت (32,2 كلم) وتثنية المدخل الجنوبي للمحطة السياحية ليكسوس (4,8 كلم)؛
- مواصلة أشغال صيانة الطرق بتقوية 1000 كلم وتوسعة 630 كلم وإصلاح /إعادة بناء حوالي 40 منشأة فنية.

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- مواصلة أشغال الطريق السيار الجديدة-آسفي (143 كلم) والطريق السيار برشيد-خريبكة (77 كلم) وكذا المدار الخارجي لمدينة الرباط (41 كلم) بهدف الوصول إلى شبكة طرق تصل إلى 1800 كلم في أفق 2015؛
- مواصلة أشغال إنجاز الطرق السريعة أحفير- سلوان والعرائش- القصر الكبير وقنطرة واد ماسة- تزنيت؛
- انطلاق أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم4 الرابطة بين القنيطرة والمحطة الصناعية المندمجة و تأهيل الطريق الوطنية رقم9 الرابطة بين مراكش- ورزازات- زاكورة- لمحاميد؛
- مواصلة أشغال صيانة الطرق بتكسية 1130 كلم وتقوية 600 كلم وتوسعة 500 كلم .

### برنامج بناء السدود (1,3 مليار درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- الانتهاء من أشغال بناء سد تيمكيت بالراشيدية ؛
- الانتهاء من أشغال بناء سد مولاي بوشتة بتطوان .

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- مواصلة أشغال بناء سدود مرتيل بتطوان و ولجة السلطان بالخميسات وسيدي عبد الله بتارودانت و خروب بطنجة ودار خروفة بالعرائش والمركب مدز- عين تمدرين - أزغار بصفرو؛
- الانطلاق الفعلي لأشغال بناء ثلاث سدود كبرى :
  - ✓ سد قدوسة بالرشيدية بغلاف مالي يناهز 900 مليون درهم؛
  - ✓ سد تاركة أومادي بكرسيف بغلاف مالي يناهز 1,3 مليار درهم؛
  - ✓ سد تيداس على واد أبي رقراق بغلاف مالي يناهز 1,25 مليار درهم.

### الموانئ (1,1 مليار درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- مواصلة إنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد وتوسعة ميناء طرفاية؛
- انطلاق توسعة ميناء الجبهة لمواكبة قطاع الصيد البحري التقليدي؛

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- مواصلة إنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد وتوسعة ميناء طرفاية والجبهة؛
- انطلاق أشغال بناء ميناء جديد للصيد البحري التقليدي بالمهيريز؛
- انطلاق الاستشارات لإنجاز المركب المينائي الناظور غرب المتوسط بغلاف مالي قدره 9.884 مليون درهم.

### برنامج السكك الحديدية (8,5 مليار درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- مواصلة إنجاز المرحلة الأولى للخط فائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة بنسبة إنجاز بلغت 61% متم مارس 2014 ؛
- مواصلة أشغال تطوير القدرة الاستيعابية للخط الرابط بين الدار البيضاء والقنيطرة والتثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات ومراكش وإعادة تأهيل الخط السككي للمنطقة الشرقية ؛
- تدشين المحطة السككية الدار البيضاء - الميناء ؛
- تسريع وتيرة إنجاز برنامج إزالة الممرات غير المحروسة .

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- مواصلة أشغال المرحلة الأولى للخط فائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة والتثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات ومراكش وبرنامج تحديث المحطات وإزالة الممرات غير المحروسة .

### مشاريع التنمية الحضرية المندمجة

- مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى (2015-2020): 33,6 مليار درهم؛
- البرنامج المندمج للتنمية الحضرية «الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية» (2014-2018) : 9,42 مليار درهم؛
- برنامج التنمية المندمجة والمتوازنة «طنجة الكبرى» (2013-2017) : 7,6 مليار درهم؛
- برنامج «مراكش الحاضرة المتجددة» (2014-2017) : 5,92 مليار درهم؛
- برنامج إعادة تهيئة المجال الحضري والاقتصادي لمدينة تطوان (2014-2018) : 4,5 مليار درهم؛
- برنامج التأهيل الحضري المندمج لمدينة سلا (2014-2016) : 1,04 مليار درهم.

## 3.1.4 مواصلة وتعزيز تكامل المخططات القطاعية وتسريع وتيرة إنجازها :

### مواصلة إنجاز مخطط المغرب الأخضر
### 7.5 مليار درهم

**حصيلة المخطط إلى حدود سنة 2014 :**

- تحسن معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام الفلاحي ليصل إلى 8,8% سنويا مقابل 3,5% بالنسبة للقطاعات المنتجة الأخرى؛
- ارتفاع ملحوظ للاستثمار في المجال الفلاحي لينتقل من 7,2 مليار درهم سنة 2008 إلى 15 مليار درهم سنة 2014 ؛
- عقلنة تدبير الموارد المائية بفضل تفعيل برنامج توسيع الري والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، حيث وصل إجمالي المساحة المسقية 1,64 مليون هكتار إلى غاية سنة 2013؛
- تطور مشاريع الفلاحة التضامنية في إطار الدعامة الثانية لتصل إلى 492 مشروعا سنة 2014 باستثمار إجمالي بلغ 13,3 مليار درهم ؛
- تحسن متواصل للإنتاج الفلاحي خصوصا إنتاج الفواكه الذي ارتفع من 1,3 مليون طن سنة 2008 إلى حوالي 2,2 مليون طن سنة 2013، كما ارتفعت الصادرات الفلاحية لتصل إلى 32,5 مليار درهم سنة 2013 .

**العمليات المبرمجة برسم سنة 2015 :**

- مواصلة تنفيذ 328 مشروعا تم إطلاقها ما بين سنة 2010 و 2014 في إطار الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية وإطلاق 79 مشروعا جديدا ؛
- مواصلة المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمار الخاص في المجال الفلاحي؛
- مواصلة عمليات توسيع الري والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال ؛
- تقوية البرامج المتعلقة بالبحث الزراعي والتعليم العالي والتقني والتكوين المهني في المجال الفلاحي ؛
- مواصلة العمليات الأفقية من خلال تفعيل الاستراتيجية الخاصة بالمجلس الفلاحي وإنجاز الأقطاب الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية وتعزيز الأمن الصحي للمنتوجات الفلاحية .

### المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية (2014-2020)

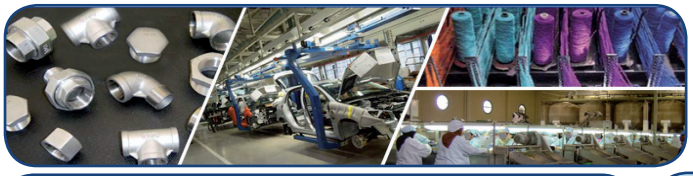

**توطيد مكتسبات مخطط الانبثاق الصناعي :**

بفضل تضافر جهود القطاعين العام والخاص حقق مخطط الانبثاق الصناعي نجاحا حقيقيا مكن من تحسين وضع المغرب كوجهة صناعية تنافسية وذات مصداقية ومن تسجيل إقلاع قطاعات صناعية جديدة منها:

- قطاع ترحيل الخدمات : ارتفع رقم معاملات هذا القطاع ليصل إلى 7,21 مليار درهم سنة 2013 كما تم خلق 57.000 منصب شغل جديد ؛
- قطاع صناعة السيارات : تم خلق محطة صناعية مندمجة بالقنيطرة ستمكن من استقطاب استثمارات تناهز 12 مليار درهم وخلق 30.000 منصب شغل، ومحطة صناعية مندمجة بطنجة ستمكن من استقطاب استثمارات تناهز 8 مليار درهم وخلق 30.000 منصب شغل ؛
- صناعة الطيران : بلغ إجمالي رقم المعاملات للتصدير حوالي 5 مليارات درهم متم غشت 2014 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 4,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013 ، ويعزى هذا التحسن أساسا إلى إطلاق الصادرات بمصنع بومباردييي المغرب؛ هذا وقد تم خلال سنة 2014 إتمام أشغال بناء الشطر الأول من المحطة الصناعية المندمجة بالنواصر والمخصصة لقطاع الطيران.

**الخطوط العريضة ل " مخطط تسريع التنمية الصناعية "**

يهدف هذا المخطط الطموح إلى إرساء وتيرة نمو أسرع للقطاع الصناعي، من أجل ذلك تم وضع خريطة طريق واضحة ومحددة تروم تحقيق مجموعة من الأهداف في أفق سنة 2020 :

- خلق 500 ألف منصب شغل نصفها من الاستثمارات المباشرة الأجنبية والنصف الآخر من النسيج الصناعي الوطني المتجدد؛
- الرفع من حصة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط لينتقل من 14% إلى 23% سنة 2020 .

من أجل تحقيق هذه الأهداف نصت الاستراتيجية الجديدة على 10 إجراءات رئيسية يمكن تجميعها ضمن ثلاث محاور :

- ✔ تطوير النظم الإيكولوجية الصناعية بهدف خلق دينامية وعلاقة جديدة بين المجموعات والمقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، مبنية على الاندماج والتكامل وتطوير شراكات ذات النفع المتبادل؛
- ✔ وضع آليات الدعم المالي والتقني من خلال إحداث «صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات» بغلاف مالي يقدر ب 3 ملايير درهم، بالموازاة مع توفير عرض مالي وعقاري تنافسي؛
- ✔ تحسين موقع المغرب في الأسواق الدولية وجعله قبلة للاستثمارات الأجنبية.

## 3.1.4 مواصلة وتعزيز تكامل المخططات القطاعية وتسريع وتيرة إنجازها :

### مخطط " آليوتيس" للصيد البحري (268 مليون درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- إنجاز مخطط التهيئة الخاص بالأسماك السطحية الصغيرة الذي يهدف إلى استغلال موارد الصيد البحري وتثمينها؛
- مواصلة برنامج «إبحار 2» لتأهيل وتحديث الصيد الساحلي والتقليدي حيث تمت تسوية 337 ملفا بدعم مالي بلغ 85,4 مليون درهم ؛
- إطلاق 11 مشروعا لتربية الأسماك باستثمار ناهز 1,3 مليار درهم حيث يتوقع أن يصل الإنتاج إلى 24.540 طن مع إحداث 500 منصب شغل مباشر ؛
- مواصلة البرنامج الوطني لتهيئة الساحل حيث تم إنجاز 7 قرى للصيادين و 29 نقطة تفريغ مهيأة.

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

مواصلة برنامج دعم الصيد الساحلي والتقليدي عبر استثمارات منتجة واجتماعية ؛

- مواصلة البرنامج الوطني لتهيئة الساحل ؛
- مواصلة برامج تهيئة المصايد بشراكة مع «الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية» ؛
- تقوية التماسك الاقتصادي والاجتماعي للساكنة الساحلية التي تعتمد على الصيد التقليدي عبر إنشاء قرى الصيادين.

### رؤية 2020 للسياحة (458,6 مليون درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- التوقيع على مشاريع وصال بغلاف مالي قدره 14,7 مليار درهم وإتمام التوقيع على البرامج التعاقدية الجهوية ؛
- الشروع في إحداث أول مؤسسة للتميز في التكوين الفندقي والسياحي بمراكش وتوقيع اتفاقية لإحداث المدرسة العليا للتدبير الفندقي بتامنصورت – مراكش ؛
- مشاركة المكتب الوطني المغربي للسياحة ب 77 معرضا عاما ومتخصصا؛
- تعيين المغرب كمشرف مشترك للبرنامج الإطار العشري للسياحة المستدامة التابع للأمم المتحدة YFP10 .

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- التعاقد بخصوص 18 مليار درهم من الاستثمارات تهم مختلف مكونات المنتوج السياحي وخلق 15 ألف سرير؛
- مواكبة حوالي 100 مؤسسة للاستفادة من برامج الدعم؛
- تنظيم مؤتمر الجمعية الأمريكية لوكالات الإسفارASTA بمراكش بمشاركة أزيد من 600 مهني؛
- إعداد نظام اليقظة لتتبع إنجازات الوجهات المنافسة للمغرب في الأسواق المصدرة للسياح؛
- إحداث 3 مؤسسات التميز في التكوين الفندقي والسياحي .

### رؤية 2015 للصناعة التقليدية

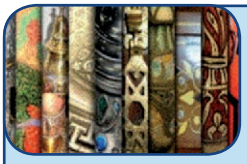

**إنجازات سنة 2014:**

- انطلاق العمل بالمركب المندمج للصناعة التقليدية ببركان وقرية الصناعة التقليدية بخنيفرة ؛
- الانتهاء من أشغال بناء قريتين للصناعة التقليدية بدمنات وإمزورن؛
- تجهيز 14 دار الصانع ؛
- تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة 571 صانعا تقليديا .

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- مواصلة تطوير البنية التحتية للإنتاج والتسويق: قرى ومجمعات الصناعة التقليدية والمركبات المندمجة ؛
- مواصلة المخططات الجهوية لتنمية الصناعة التقليدية ؛
- مواصلة تجهيز دور الصانع.

### مخطط « رواج » - رؤية 2020 -

عرفت المرحلة الانتقالية لهذه الاستراتيجية (2013-2014) مواكبة أزيد من 4.000 نقطة بيع إضافية و 13 علامة مغربية؛ في المقابل ستتمحور الاستراتيجية الجديدة 2015-2020 حول دعم وإعادة هيكلة وتطوير المقاولات التجارية ومقاولات التوزيع، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للاستقبال وتحسين المناخ الذي تمارس فيه مقاولات القطاع .

### الاستراتيجية الطاقية (10,7 مليار درهم)

**إنجازات سنة 2014:**

- مواصلة الأشغال والتجهيزات الخاصة بالشطر الأول من مشروع نور 1 للطاقة الشمسية بورزازات؛
- الانتهاء من إعداد دفتر التحملات الخاص بالمركب الريحي المندمج (850 ميغاواط)؛
- إنجاز المشروع النموذجي للإنارة العمومية التي تعمل بالطاقة الشمسية على مستوى جهة فاس.

**المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015:**

- مواصلة تشييد محطات الطاقة الريحية ومحطات الطاقة الشمسية ومولدات الديزل بغلاف مالي قدره 14,3 مليار درهم؛
- الشروع في استغلال المركب الريحي لتازة (150 ميغاواط) والشطر الأول من مشروع نور 1 للطاقة الشمسية (160 ميغاواط).

## 4.1.4 إيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة :

### إجراءات لتحديث وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص

- مراجعة ميثاق الاستثمار؛
- تخفيض قيمة الاستثمارات المعفاة من الرسوم والمكوس عند الاستيراد والمصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات من 200 إلى 120 مليون درهم؛
- تمديد مدة الاعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أموال الاستثمار المقتناة في الداخل وعند الاستيراد من أربع وعشرين (24) شهرا إلى ستة وثلاثين (36) شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في بداية النشاط؛
- تبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار؛
- إعطاء الأولوية لتسريع البث في المشاريع الاستثمارية المقدمة للجان الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي؛
- مواصلة إصلاح القضاء والإدارة.

### إجراءات لدعم التمويل

- تسهيل شروط ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من خلال تطوير آليات الضمان؛
- مواصلة تحديث القطاع المالي من خلال:
  - ✔ تفعيل إصلاح القانون البنكي؛
  - ✔ تنويع الأدوات المالية المتاحة للمستصدرين والمستثمرين؛
  - ✔ تحسين آليات الإشراف على القطاع المالي وشفافيته؛
  - ✔ تحديث الإطار التشريعي المنظم لبورصة القيم؛
  - ✔ مراجعة الإطار التشريعي المنظم للقطب المالي للدار البيضاء.

### إجراءات لدعم خزينة المقاولات الصغرى والمتوسطة

دعم المقاولات وخاصة المقاولات المتوسطة والصغيرة من خلال:

- تسريع أداء المتأخرات على الإدارات العمومية؛
- تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة؛
- مواصلة معالجة تراكم الدين الضريبي؛
- تفعيل استفادة المقاولات من حصة 20% من الصفقات العمومية؛
- مواصلة دعم برامج «امتياز» و «مساندة» الموجهة لدعم تنافسية المقاولات المتوسطة والصغيرة برصد مبلغ 400 مليون درهم.

### إجراءات لتبسيط الالتزامات الجبائية للمقاولة

- استنزال زائد الضريبة الذي دفعته الشركات برسم سنة معينة من الدفعات الاحتياطية المستحقة برسم السنوات المحاسبية الموالية وإن اقتضى الحال، من الضريبة المستحقة برسم هذه السنوات ؛
- إحداث مسطرة لتمكين المقاولات التي لديها علاقات تبعية مع المقاولات غير المقيمة من إبرام اتفاقيات مسبقة حول أثمان التحويل، استجابة لملتمسات الفاعلين الاقتصاديين وقصد الملائمة مع أفضل الممارسات الدولية؛
- توسيع إلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتمكينها من الاستفادة من تسهيلات التكنولوجيا الجديدة، وذلك وفق الجدولة التالية:
  - ✔ ابتداء من فاتح يناير 2016 : رقم الأعمال يفوق أو يساوي عشرة (10) ملايين درهم.
  - ✔ ابتداء من فاتح يناير 2017: رقم الأعمال يفوق أو يساوي ثلاثة (3) ملايين درهم.
- حذف الإجراء المتعلق بإلزامية مسك سجل من طرف الخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب نظام الربح الجزافي وذلك استجابة لملتمسات الخاضعين للضريبة المعنيين؛
- إحداث إلزامية تقديم أوراق إثبات النفقات المتعلقة بالمشتريات بالنسبة للخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب النظام الجزافي والذين تتجاوز الواجبات الأصلية المترتبة عليهم برسم السنة خمسة آلاف (5000) درهم؛
- إحداث إلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاول الذاتي.

## 2.4 تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية :

### الرفع من وتيرة تنزيل الاصلاحات ذات البعد المؤسساتي :

تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة

توطيد استقلال السلطة القضائية وتخليق منظومة العدالة وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وإنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة.

وضع الإطار المؤسساتي لانبثاق النموذج التنموي الجهوي الوطني

وضع الآليات الكفيلة بتفعيل الجهوية الموسعة من خلال المصادقة على القانون التنظيمي للجهة وباقي الجماعات الترابية.

تفعيل اللاتمركز الإداري

تأهيل المصالح الخارجية للوزارات والإدارات الحكومية وتقوية آليات التنسيق فيما بينها ومع الجماعات الترابية، بما يضمن التنزيل الفعال والمندمج للسياسات العمومية .

## 2.4 تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية :

### تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية:

#### مواصلة إصلاح النظام الجبائي

مواصلة تنزيل توصيات المناظرة الوطنية لسنة 2013 فيما يتعلق ب :

- ✔ توسيع الوعاء الضريبي ؛
- ✔ إدماج القطاع غير المهيكل ؛
- ✔ التقليص من الإعفاءات الضريبية غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا ؛
- ✔ إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة ؛
- ✔ محاربة الغش والتملص الضريبيين ؛
- ✔ تحسين العلاقات بين الملزمين والإدارة الضريبية.

#### إرساء إصلاح أنظمة التقاعد

- اتخاذ القرارات الضرورية والمستعجلة لضمان التوازن المالي لأنظمة التقاعد في أفق تفعيل الإصلاح المندمج والشامل لأنظمة التقاعد بما يضمن ديمومتها على المدى البعيد؛
- التدرج في تنزيل الإصلاح مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة.

#### مواصلة تفعيل التدابير الرامية لتحسين حكامة ومردودية المحفظة العمومية

- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تعميم آليات التدبير المرتكز على نجاعة الأداء (التعاقد، هيكلة الميزانيات بناء على البرامج، البرمجة المتعددة السنوات..)؛
- تدعيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال وضع دليل يساعدها على تبني أبعاد «التنمية المستدامة» و «المسؤولية الاجتماعية» في تواصلها وإصداراتها.

#### مواصلة إصلاح نظام المقاصة

صندوق المقاصة
CAISSE DE COMPENSATION

- مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين مع الحفاظ على التوازنات المالية بغرض توفير هوامش إضافية يتم توجيهها لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية؛
- الاستمرار في تطبيق نظام المقايسة بالنسبة للمواد البترولية؛
- مواصلة تعويض دعم الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء بدعم جزافي محدد في إطار تفعيل مقتضيات العقد البرنامج المبرم مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ؛
- تفعيل برنامج لدعم استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي في إطار تشجيع استعمال الطاقات البديلة.

#### مواصلة التنزيل التدريجي لمقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

**الشروع في التنزيل الفعلي لمقتضيات الإصلاح :**

- إطلاق المرحلة التجريبية الثانية برسم سنة 2015، وذلك بانخراط خمس قطاعات وزارية جديدة وهي : التجهيز والنقل واللوجستيك والعدل والحريات والشؤون الخارجية والتعاون والصحة وقطاع التكوين المهني؛
- بالإضافة إلى المحاور التي تم تفعيلها في المرحلة التجريبية الأولى، والتي همت اعتماد الهيكلة الجديدة للميزانية المبنية على البرامج المقرونة بأهداف يتم قياس مدى تحقيقها بمؤشرات نجاعة الأداء وكذا إعداد مشروع نجاعة الأداء، سيتم تفعيل المحور المتعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات.

## 3.4 دعم التماسك الاجتماعي والمجالي وإنعاش الشغل ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية :

### 1.3.4 تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم التماسك الاجتماعي :

#### مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- **التذكير بحصيلة المرحلة الأولى :**

✔ إنجاز أزيد من 22.000 مشروع لفائدة أكثر من 5,2 مليون مستفيد باستثمار إجمالي ناهز 14,1 مليار درهم، ساهمت فيها الدولة بمقدار 8,4 مليار درهم، وقد همت هذه التدخلات مجالات الصحة والتعليم والتنشيط السوسيو- ثقافي والرياضي والتكوين المهني والبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

#### وقع البرامج المنجزة على الساكنة المستهدفة

تقليص معدل الفقر بنسبة 41% بالجماعات القروية المستهدفة، إذ تراجع هذا المعدل من 36% إلى 21%، في حين، لم يتراجع هذا المعدل إلا بنسبة 28% بالنسبة للجماعات القروية غير المستهدفة.

- **حصيلة المرحلة الثانية للمبادرة :**

بلغ مجموع الاعتمادات المتوفرة خلال سنة 2014 بما فيها الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2014، مبلغ6.927 مليون درهم، (منها 166 مليون درهم لدعم ومواكبة المبادرة)، يتم تخصيصها لتمويل المشاريع والأنشطة المسطرة وفق التوزيع التالي:

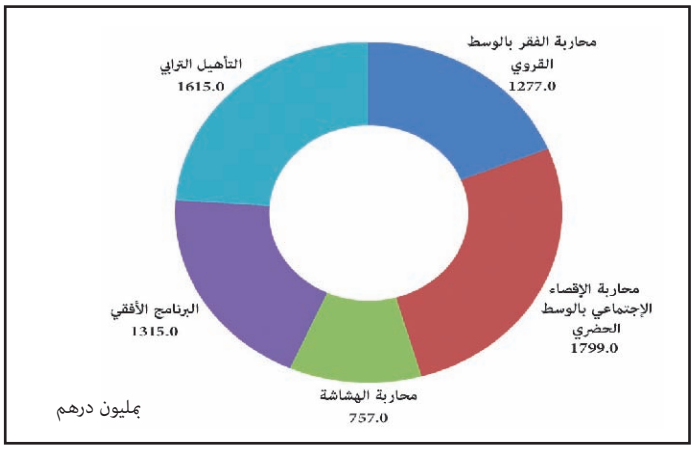


- **إنجازات البرامج الأربعة :**

إلى غاية غشت 2014، تمت برمجة أزيد من 4.000 مشروع. على أن هذا الرقم مرشح للارتفاع لكون مجموعة من اقتراحات المشاريع والأنشطة تنتظر المصادقة من طرف اللجان الإقليمية والجهوية للتنمية البشرية في الأشهر المتبقية من السنة الجارية. وتتوزع هذه المشاريع حسب البرامج الأربعة للمبادرة كما هو مبين في الجدول جانبه:

| البرنامج | عدد المشاريع | المبلغ الإجمالي (بمليون درهم) | حصة المبادرة (بمليون درهم) | عدد المستفيدين |
|---|---|---|---|---|
| البرنامج الأفقي | 1 785 | 734,5 | 351,7 | 130 158 |
| محاربة الفقر بالوسط القروي | 1 340 | 653,2 | 408,5 | 200 249 |
| محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري | 530 | 589 | 425,7 | 115 741 |
| محاربة الهشاشة | 410 | 565,5 | 242,3 | 37 681 |
| المجموع | 4 065 | 2542,2 | 1428,2 | 483 829 |

## *1.3.4* تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم التماسك الاجتماعي :

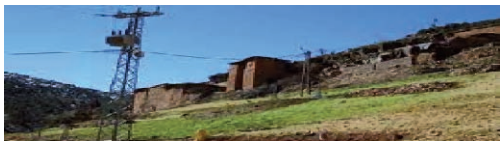

### ← المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- **حصيلة المرحلة الثانية للمبادرة**

- **إنجازات البرنامج الخامس : «برنامج التأهيل الترابي»**

تميزت المبادرة الوطنية في مرحلتها الثانية بإضافة برنامج خامس يخص التأهيل الترابي بالمناطق الجبلية والصعبة الولوج، وذلك لفائدة حوالي مليون شخص قاطنين ب 3.300 دوار تابعين ل 22 إقليم.

هذا، وقد استفاد البرنامج خلال سنة 2014 من دعم مالي يناهز 662,5 مليون درهم، في إطار صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بهدف إنجاز التدخلات التالية :

| مجال التدخل | الانجازات إلى غاية ماي 2014 |
|---|---|
| الطرق والتجهيز | ◊ 680 كلم من الطرق والمسالك منجزة أو في طور الإنجاز بالإضافة إلى 19 منشأة فنية |
| التربية الوطنية | ◊ 870 سكنا وظيفيا منجزا أو في طور الإنجاز لفائدة المدرسين |
| الصحة | ◊ اقتناء وتوزيع ما يناهز 38 سيارة إسعاف و كذا بناء 72 مسكن وظيفي لفائدة الأطر الطبية |
| الكهربة القروية | ◊ ربط 2144 دوار بشبكة الكهرباء القروية |
| التزود بالماء الصالح للشرب | ◊ إنجاز ما يناهز 190 مشروعا متعلقا بنقط الماء وربط 143 دوارا بشبكة الماء الصالح للشرب |

- **توقعات برامج المبادرة الخمسة برسم السنة المالية 2015 :**

✓ **التمويل**

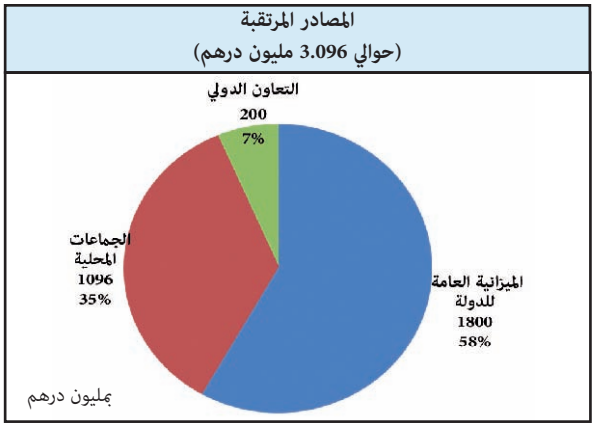


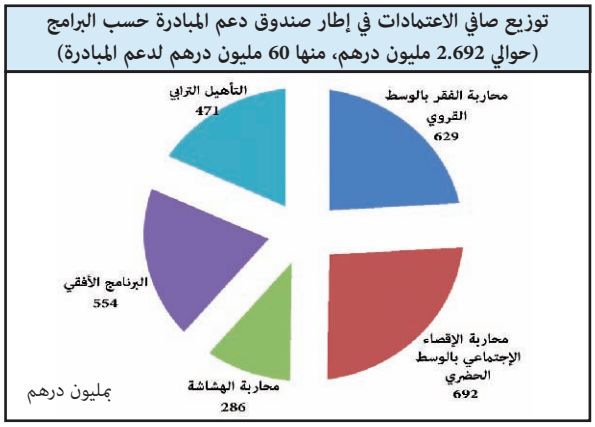


✓ **الآفاق المستقبلية :**

**← تعزيز آليات التتبع والمراقبة وتقييم المشاريع عبر:**

- تقوية نظام التقييم للاستجابة لحاجيات أخذ القرار وجمع المعلومات؛
- ترسيخ ثقافة التتبع والتقييم التشاركي؛
- وضع وتتبع المؤشرات الموحدة لقياس نجاعة إنجاز البرامج والمشاريع؛
- تبسيط وتعميم دلائل المساطر؛
- تتبع التوصيات الصادرة عن مهام المراقبة والتدقيق للمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، وكذا عن مهام التدقيق المبرمجة من لدن المانحين.

**← تقوية التكامل والانسجام بين البرامج القطاعية ومخططات التنمية الجماعية مع مشاريع المبادرة؛**

**← تكثيف مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في أجهزة الحكامة التي تم تشكيلها برسم المبادرة؛**

**← تأهيل الجمعيات والتعاونيات؛**

**← تكريس ثقافة الشفافية والمحاسبة؛**

**← دعم سياسة تواصل القرب وكذا مخططات التكوين وتقوية القدرات.**

## *1.3.4* تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم التماسك الاجتماعي :

### ← تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية:

• **أهم البرامج التنموية :**

**تنمية مندمجة للعالم القروي والمناطق الجبلية**

- **برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب**
  - ✔ **نسبة التزويد: 94% نهاية 2013؛**
  - ✔ **مواصلة الرفع من وثيرة تنفيذ برنامج تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب قصد بلوغ معدل ولوج قدره 95% سنة 2015، في أفق تحقيق 96,5% سنة 2017.**
- **تعزيز شبكة الطرق القروية**
  - ✔ **بلغ مجموع الساكنة المستفيدة منذ بداية البرنامج، حوالي 2.634.100 مستفيد مقابل 300.000 سنة 2006؛**
  - ← **سيهم البرنامج الثاني للطرق القروية إنجاز ما يزيد عن 15.500 كلم من الطرق القروية في أفق 2015 لتصل بذلك نسبة فك العزلة 80% مع نهاية البرنامج.**
- **برنامج الكهربة القروية**
  - ✔ **بلغ معدل الكهربة 98,73% متم ماي 2014، استفاد منها حوالي 12,2 مليون نسمة، باستثمار قدره 21,4 مليار درهم.**
- **دعم البنيات التحتية (الصحة والتعليم)**

• **صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية :** آلية أساسية لتفعيل المقاربة المندمجة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية

• **مواصلة تعزيز الإمكانيات المالية المخصصة للصندوق:**

2 مليار درهم سنة **2014** عوض **500** مليون درهم سنة **2011**؛ منها **500** مليون درهم يتم تخصيصها للمناطق الجبلية وفق مقاربة تتضمن مشاريع تضمن الالتقائية والاندماج الترابي.

• **الانجازات**

**دعم الاستثمار في المجال الفلاحي:** تخصيص **770 مليون درهم** خلال سنة 2014، لتشييد وتجهيز المنشآت وإنجاز أشغال الري المتوسط والصغير، واستصلاح الأراضي وتثمين المنتجات الفلاحية وغرس الأشجار المثمرة ومحاربة آثار الجفاف...؛

**المساهمة في مجال التأهيل الترابي:** تمت المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بحوالي 26 مشروعا للتأهيل الترابي بالعالم القروي إلى غاية أواخر غشت 2014، بكلفة مالية قدرها **186 مليون درهم**، ساهم فيها الصندوق بقيمة **89 مليون درهم**.

• **الآفاق المستقبلية للصندوق :** تعزيز المكتسبات والمشاريع المندمجة وفق مقاربة مجالية تشاركية وتعاقدية

**تحقيق نمو ترابي متوازن من خلال :**

• **التأهيل الاجتماعي للجماعات الأكثر تأخرا، وذلك عبر تطوير الولوج إلى:**

الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم وخدمات الطوارئ والإسعافات الأولية) ؛

الخدمات العمومية وخدمات القرب ذات الجودة (الخدمات الإدارية وخدمات البريد والاتصالات والخدمات البنكية) ؛

مرافق الربط بشبكات الماء والكهرباء والتطهير وفق معايير تراعي الجودة والكلفة؛

البنيات التحتية المتعلقة بالطرق والنقل (الشبكة الطرقية ووسائل النقل العمومي).

• **خلق دينامية اقتصادية مستدامة لوحدات الإنتاج من خلال العمل على ثلاث توجهات أساسية :**

توجه فلاحي، يضمن ديمومة وحدات الإنتاج عبر مشاريع فلاحية ذات طابع تضامني؛

توجه يهم محوري السياحة والصناعة التقليدية ؛

توجه ذو بعد خدماتي وصناعي.

• **إدماج المناطق القروية والجبلية في مسار التنمية الشاملة والمتوازنة لمختلف مناطق بلادنا، من خلال :**

إدماجها في مخططات التنمية المحلية ؛

ربطها بالشبكة الطرقية الوطنية؛

إنشاء محطات سياحية ومحطات طاقية.

### ← تفعيل استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان: تثمين الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهذه المناطق

تفعيل البرامج الأولوية الخاصة بهذه الاستراتيجية، من خلال اعتماد **172 اتفاقية** شراكة في الفترة الممتدة ما بين **2012-2014** ، منها **83 اتفاقية** برسم سنة **2014 : 70** خاصة بشجر الأركان و**13** تهم مناطق الواحات؛ رصد لها مبلغ يقدر بحوالي **54 مليون درهم** .

## 1.3.4 تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم التماسك الاجتماعي :

### ← صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

**• تدخلات الصندوق:**

منذ إحداثه سنة 2012، ساهم صندوق دعم التماسك الاجتماعي في تعزيز الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة، خاصة عبر تمويل النفقات المتعلقة بتعميم المساعدة الطبية « RAMED » ، ودعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي «برنامج تيسير» والمبادرة الملكية «مليون محفظة» وكذا دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل في وضعية هشاشة.

**• الإنجازات و التوقعات:**

**مواصلة الجهود لتعميم نظام المساعدة الطبية «RAMED»**

**تم تسجيل 2.690.641 أسرة إلى غاية غشت 2014، أي ما يناهز 7.280.000 مستفيد في أفق بلوغ 8,5 مليون مستفيد.**

**توسيع قاعدة المستفيدين من «برنامج تيسير»**

• منذ انطلاقته تم تقليص نسبة الهدر المدرسي بـ 68% وكذا نسبة التغيب المدرسي بـ 60%، مما مكن من تمديد الدراسة من السلك الابتدائي إلى السلك الثانوي الإعدادي، وبالتالي تحقيق إلزامية التمدرس من 6 إلى 15 سنة.

• بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال الموسم الدراسي 2013-2014، حوالي 784.000 تلميذ ينتمون إلى 466.000 أسرة.

← من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2014-2015 إلى 812.000 تلميذ ينتمون إلى 494.000 أسرة.

**توسيع برنامج المبادرة الملكية «مليون محفظة»**

• بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال الموسم الدراسي 2013-2014، حوالي 3.906.948 تلميذا يتابعون دراستهم ب 4.215 مؤسسة بالعالم القروي و 2.094 مؤسسة بالعالم الحضري.

← من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2014-2015 إلى 3.914.949 تلميذ.

**دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**

**• بلغ عدد المستفيدين حتى متم شهر غشت 2014 حوالي 4.508 مستفيد بتمويل مالي يقدر ب 20,4 مليون درهم وقد همت التدخلات:**

- ✔ دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، (حيث بلغ عدد المراكز المدعمة حوالي 71 مركز سنة 2013)؛
- ✔ إحداث 16 وحدة جهوية للاستقبال والتوجيه ومنح الإعانات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ؛
- ✔ مساعدة الطلبة في وضعية إعاقة للحصول على المنح الدراسية والاستفادة من الأحياء الجامعية؛
- ✔ تقديم الإعانات العينية لفائدة أسر الأشخاص في وضعية إعاقة.

من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال سنة 2015 إلى 4.600 مستفيد بغلاف مالي يقدر ب 24 مليون درهم، وتتوزع الخدمات المقدمة بين دعم الأسر المعوزة التي لديها أشخاص في وضعية إعاقة و تغطية تكاليف تمدرس الأطفال منهم، ودعم الأنشطة المذرة للدخل ، وكذا توفير المعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبديلة لفائدة 3.000 شخص في وضعية إعاقة على المستوى الجهوي.

### ← صندوق التكافل العائلي : تقديم المساعدة للأمهات المطلقات المعوزات وأطفالهن المستحقين للنفقة

• منذ انطلاقته سنة **2011** وإلى غاية شهر ماي **2014**، قام صندوق التكافل العائلي بتنفيذ **3.640 حكما قضائيا** بمبلغ إجمالي بلغ **28,51 مليون درهم.**

← هذا، ومن أجل الرفع من عدد المستفيدين من النفقة، سيتم العمل خلال سنة 2015 على تحسين جودة تدبير هذا الصندوق وذلك عبر تبسيط الوثائق المكونة للملف الخاص بالنفقة، فضلا عن تعزيز التواصل مع الفئات المعنية بنشاط الصندوق.

## 2.3.4 التشغيل كأولوية قصوى خلال سنة 2015

- **حصيلة أهم برامج إنعاش الشغل برسم سنة 2014 :**

| المؤشرات | الإنجازات إلى غاية 31 غشت 2014 |
|---|---|
| إدماج الباحثين عن العمل في إطار «برنامج إدماج» | 44.421 |
| تحسين تشغيل الباحثين عن العمل في إطار «برنامج تأهيل» | 10.824 |
| مواكبة حاملي المشاريع في إطار «برنامج مقاولتي» | 963 |
| عدد المقاولات المحدثة في إطار «برنامج مقاولتي» | 443 |
| عدد البروتوكولات الموقعة في إطار آلية التكفل بالتغطية الاجتماعية | 194 |

- **وقع البرامج المنجزة:**

**إدماج**

بلغ عدد المستفيدين منذ سنة 2006 إلى نهاية غشت 2014 ما يناهز 467.493 مستفيدا

- ✔ أكثر من 40% من المستفيدين تم إدماجهم بصفة نهائية عند استيفاء العقد و74,8% بعد حوالي 12 شهرا من استيفاء العقد،63% منهم حصلوا على عقد غير محدد المدة؛
- ✔ تقليص مدة الحصول على فرصة عمل مستدامة إلى حدود 3,7 شهرا كمتوسط بالنسبة للمستفيدين من البرنامج مقابل 12,8 شهرا كمتوسط بالنسبة للباحثين عن عمل الذين لم يستفيدوا من البرنامج.

**بلغت نسبة الإدماج 75% لدى المستفيدين من البرنامج مقابل 65% بالنسبة للباحثين عن العمل غير المستفيدين من البرنامج.**

**تأهيل**

بلغ عدد المستفيدين منذ سنة 2007 إلى نهاية غشت 2014 ما يناهز 116.266 مستفيدا

- ✔ حوالي 60% من المستفيدين من البرنامج يزاولون عملا مأجورا 3 أشهر بعد انتهاء التكوين، هذه النسبة تنتقل من 35% بالنسبة للمستفيدين من التكوين التأهيلي إلى 70% بالنسبة للمستفيدين من التكوين التعاقدي و 100% بالنسبة للقطاعات الواعدة.

**مقاولتي**

بلغ عدد المقاولات منذ سنة 2007 إلى نهاية غشت 2014، ما يناهز 5.916 مقاولة

**وفرت هذه المقاولات منذ انطلاق البرنامج حوالي 16.238 منصب شغل.**

- **آفاق ورش إنعاش الشغل خلال سنة 2015 :**

يتوقع خلال سنة 2015 مواصلة تفعيل أهم برامج دعم التشغيل التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تنزيل الاستراتيجية الجديدة للتشغيل:

- مواصلة تنفيذ وتطوير برامج إنعاش التشغيل من خلال:
  - ✔ إنجاز 60.000 عملية إدماج في إطار برنامج «إدماج» واستفادة 18.000 شخص في إطار برنامج «تأهيل» ومواكبة 1.500 حامل مشروع في إطار برنامج «مقاولتي»؛
  - ✔ إطلاق تجربة نموذجية لبرنامج «مبادرة» لفائدة 200 شخص، ويهم هذا البرنامج تشجيع التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي؛
  - ✔ وضع مشروع قانون لتتميم وتغيير القانون 16-93 المنظم لتداريب التكوين من أجل الادماج في قنوات التصديق؛
  - ✔ وضع نظام معلومات لوكالات التشغيل الخاصة.
- توسيع مجال الأنشطة الممارسة في إطار نظام المقاول الذاتي: المقاولين في الأشغال المتنوعة والمقاولين في الأعمال المعلوماتية ،....؛
- تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل بتخصيص غلاف مالي قدره 250 مليون درهم؛
- إعفاء الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم ولمدة 24 شهرا تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير، والمدفوع من طرف المقاولات التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 في حدود خمسة (5) أجراء ؛
- تحمل الدولة، لمدة 24 شهرا وفي حدود 5 أجراء، لحصة المشغل برسم الاشتراكات الاجتماعية بنظام الضمان الاجتماعي ورسم التكوين المهني، بالنسبة للمقاولات أو الجمعيات التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 على أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد غير محدد المدة وخلال السنتين الأوليتين من إحداث المقاولة ؛
- تشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، وذلك من خلال :
  - ✔ تخفيض مدة إعفاء التعويض عن التدريب من الضريبة على الدخل إلى 24 شهرا عوض 36 شهرا ؛
  - ✔ التنصيص على إلزامية المشغل لاكتتاب التزام بالتعيين النهائي في حدود ما لا يقل عن 60% من المتدربين.

## 3.3.4 مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين :

### ← قطاع التربية الوطنية : (45,9 مليار درهم)

- **أهم الإنجازات خلال سنة 2014:**
- **تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي:**

تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الأربعاء 16 يوليوز 2014، بتنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ليحل محل المجلس الأعلى للتعليم؛

يسعى المجلس، بصفته هيئة استشارية مستقلة للحكامة الجيدة والتنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية، إلى تنوير ذوي القرار والفاعلين والرأي العام، بواسطة التقييمات الكمية والنوعية، المنتظمة والدقيقة التي ينجزها لمختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

- **تعميم التمدرس:**

تطور معدل التمدرس بالتعليم الإبتدائي

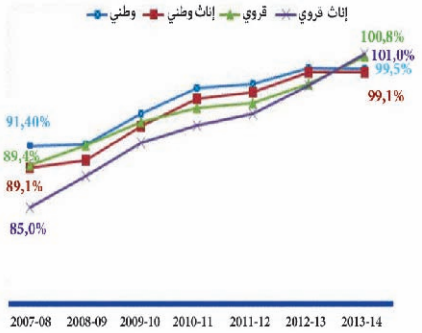


تطور معدل التمدرس بالتعليم الثانوي الإعدادي

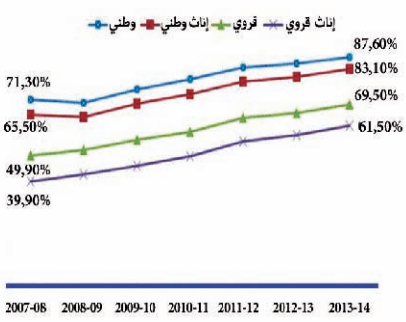


تطور معدل التمدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي

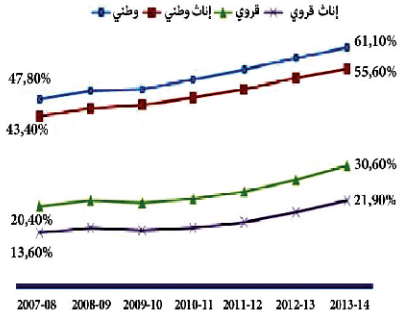


- **برنامج عمل 2015:**

- ✔ تتميم المشروع التعليمي الجديد وفق مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين بهدف الحد من الصعوبات التي يواجهها تطبيق البرنامج الاستعجالي، خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى التعليم التمهيدي والمساواة بين جميع مستويات المنظومة التعليمية وكذا تحسين التعليم؛
- ✔ تحسين مستوى الحكامة في نظام التعليم عن طريق إعادة النظر في عمل مجالس الإدارة بالأكاديميات الجهوية للتعليم والتكوين وكذا ميكانيزمات التعاقد، وتطوير قدرات الفاعلين على جميع المستويات خاصة بالمؤسسات التعليمية، مع مواصلة المجهودات المبذولة بخصوص اعتماد منظومات معلوماتية و تقييمية؛
- ✔ إحداث 50 مدرسة جماعاتية و 60 ثانوية إعدادية و 30 ثانوية تأهيلية؛
- ✔ إنشاء مركز للأقسام التحضيرية مع تعويض 1000 حجرة مفككة؛
- ✔ تأهيل 3.280 مؤسسة وربط 2.733 مؤسسة بشبكة الماء الصالح للشرب و 3.648 مؤسسة بشبكة الكهرباء و 3.440 مؤسسة بالصرف الصحي والمرافق الصحية؛
- ✔ تجديد تجهيزات 3.780 مؤسسة وداخلية؛
- ✔ اقتناء المعدات التربوية للأقسام التحضيرية وتأهيل وتوسيع العرض في مجال التعليم التقني.

**← تروم هذه المحاور تحقيق مجموعة من الأهداف برسم الموسم الدراسي 2016-2017 وهي:**

- ✔ الرفع من نسبة التسجيل إلى100% و90% و65% على التوالي بالسلك الابتدائي والإعدادي والثانوي؛
- ✔ الحد من نسبة الهدر المدرسي بحصره في 2,1% و5,6% و7,4% على التوالي بالسلك الابتدائي والإعدادي والثانوي.

**← بلوغ نسبة التمدرس 75% بالسلك الأولي**

### 3.3.4 مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين :

#### ← قطاع التكوين المهني : (403 مليون درهم)

- **برنامج عمل سنة 2015:**
  - ✔ مواصلة ورش إصلاح حكامة نظام العقود الخاصة بالتكوين ؛
  - ✔ إطلاق التطبيق العملي للاستراتيجية الجديدة المندمجة للتكوين المهني ؛
  - ✔ مواصلة مواكبة المهن العالمية للمغرب والقطاعات المتجددة واللوجستيك من خلال:
- توسيع معهد مهن الطيران؛
- الانتهاء من أشغال بناء وتجهيز معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورزازات وإطلاق أشغال بناء معهد آخر في طنجة؛
- إطلاق أشغال بناء معهد متخصص في مهن لوجستيك الموانئ بميناء طنجة المتوسطي.

#### ← قطاع التربية غير النظامية :

في إطار تعميم التمدرس، اعتمدت الحكومة آليات تخص دعم قطاع التربية غير النظامية للأطفال دون سن 16، وذلك من أجل إعادة إدماجهم في المنظومة التعليمية أو منظومة التكوين المهني:

← وهكذا استفاد حوالي 46.500 و 52.000 تلميذا على التوالي خلال الموسمين الدراسيين 2013-2014 و 2014-2015 في إطار برنامج «فرصة ثانية للتمدرس» وكذا من آليات «المواكبة البيداغوجية»؛

← بلغ مجموع المسجلين الجدد 24.500 و 28.000 تلميذا على التوالي خلال الموسمين الدراسيين 2013-2014 و 2014-2015.

#### ← قطاع محاربة الأمية :

- **حصيلة سنة 2014:**

← إحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية تتكلف بتقويم الوضع الراهن بالمغرب وإصدار تقرير سنوي حول تقدم برنامج محو الأمية؛

← التوقيع على 1.180 اتفاقية بين الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ومختلف الجمعيات الشريكة مكنت من تسجيل 558.138 مستفيد خلال الموسم 2013-2014؛

← يقدر العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج محو الأمية خلال العشر السنوات الأخيرة ما يزيد عن 7 ملايين شخص (84% من العنصر النسوي وأزيد من 50%من الساكنة القروية).

- **برنامج عمل سنة 2015:**

- ✔ مواصلة تعبئة مختلف الشركاء العموميين والخواص وكذا مكونات المجتمع المدني من أجل الرفع من عدد المستفيدين سنويا ليصل إلى 800.000 شخص؛
- ✔ مواصلة المجهودات من أجل تنويع البرامج والآليات التعليمية بغية الاستجابة للمتطلبات المستجدة للمستفيدين.

**خفض نسبة الأمية إلى 20% في أفق 2016 بعد أن بلغت أقل من 28% متم سنة 2012.**

## 3.3.4 مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين :

### ← قطاع التعليم العالي : (9,02 مليار درهم)

- **أهم المؤشرات :**

| المؤشرات | إنجازات 2013 | إنجازات 2014 | توقعات م.ق.م 2015 |
|---|---|---|---|
| عدد الطلبة | 610 682 | 665 991 | 656 467 |
| عدد المستفيدين من المنح | 215 507 | 242 392 | 290 000 |
| الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية | 38 679 | 44 002 | 49 050 |
| عدد الوجبات المقدمة بالأحياء الجامعية | 6 060 000 | 7 333 700 | - |
| عدد الشعب ذات الطابع المهني | 1 160 | 1 264 | - |

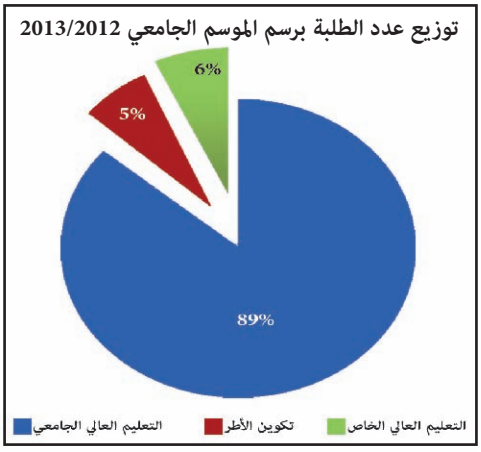


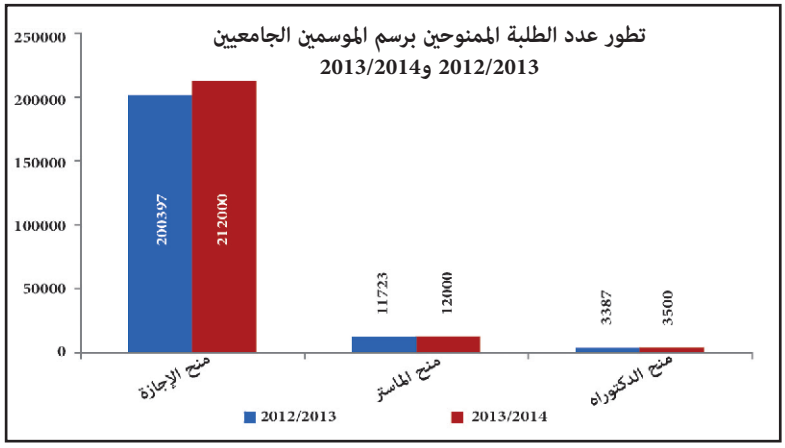


- **برنامج عمل سنة 2015:**

- ✔ تحسين العرض وفرص التكوين بالتعليم العالي من خلال تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات الجامعية و كذا مواصلة تسريع المهنية في الشعب بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، ملاءمة البرامج والمسارات مع متطلبات سوق الشغل وكذا الرفع من عدد الطلبة المستفيدين من المنح الاجتماعية وكذا توسيع الولوج للخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة ؛
- ✔ مواصلة الدعم للبحث العلمي والابتكار عبر استكمال وضع المنظومة المعلوماتية الخاصة بالبحث العلمي (SIMARECH) بكل الجامعات وتوسيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر تزويد المؤسسات والأحياء الجامعية الوطنية بالخدمة اللاسلكية WIFI في إطار برنامج NET-U وكذا الرفع من عدد المستفيدين من منح التميز ؛
- ✔ تقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إحداث الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وتفعيل هياكلها ؛
- ✔ استكمال أو المساهمة في بناء مؤسسات جامعية جديدة بكل من الداخلة والسمارة وأكادير وبني ملال وقلعة السراغنة وفاس وطنجة، بالإضافة إلى المساهمة في اقتناء قطعة أرضية تخصص للقطب التكنولوجي بوجدة ؛
- ✔ الرفع من الطاقة الاستيعابية بإضافة 24831 مقعد جديد برسم الدخول الجامعي 2014-2015 ؛
- ✔ أجرأة المسالك الجديدة المعتمدة خلال السنة الجامعية 2014-2015 وكذا النظام الجديد لتدريس اللغات في إطار مراكز الموارد.

## 4.3.4 تحسين جودة الخدمات الصحية : *(13,09* مليار درهم)

- **أهم الانجازات برسم سنتي 2013 و2014 :**

- مواصلة تنزيل المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية بإحداث وحدتان للمستعجلات الطبية للقرب و7 وحدات لمصالح المساعدة الطبية الاستعجالية والشروع في العمل ب 15 وحدة من مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية بالوسط القروي، واقتناء طائرتي هليكوبتر مجهزة بمصالح متنقلة للمستعجلات والإنعاش، وكذا اقتناء سيارات الإسعاف الطبي؛
- واصلة تأهيل 04 أقطاب للمستعجلات الطبية، بكل من مستشفى الفرابي بوجدة، وابن طفيل بمراكش، وابن رشد بالدار البيضاء و بمستشفى سيدي بنور؛
- توسيع وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المستشفيات من خلال مواصلة أشغال تجهيز المستشفيات المتخصصة بالمركز الاستشفائي الجامعي لوجدة قصد بلوغ طاقة استيعابية تصل إلى 653 سريرا، وانطلاق الدراسات المتعلقة ببناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة، وانطلاق المركز الاستشفائي الإقليمي بالجديدة ومستشفيين محليين بكل من مريرت وزاكورة؛
- بناء وإعادة تأهيل مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية، وبناء المساكن الوظيفية لتشجيع استقرار مهنيي الصحة بالوسط القروي، وكذا تعزيز توفير الأدوية واقتناء سيارات الإسعاف ؛
- تعزيز المكتسبات المتعلقة بصحة الأم والطفل؛
- الرفع من مخزون الأدوية وتخفيض ثمنها ( 320 صنف من الدواء سنة 2013 و1250 سنة 2014).
- إنشاء نظام جديد لتسعيرة الأدوية وتحديد أسعار المبيعات على مستوى الصيدليات والمستشفيات ومنظمات الاحتياط الاجتماعي .

| المؤشرات | إنجازات متم سنة 2013 |
|---|---|
| معدل وفيات الأمهات عن كل 100 ألف ولادة حية | 112 |
| معدل وفيات الأطفال عن كل ألف ولادة حية | 28,8 |
| نسبة الولادات في وسط مراقب على المستوى الوطني | 72,7% |
| متوسط عدد السكان لكل طبيب عام (القطاع العمومي) | 6.547 |
| متوسط عدد السكان لكل طبيب (عام و اختصاصي) (القطاع العمومي) | 2.677 |
| متوسط عدد السكان لكل طبيب عام (القطاع العمومي و الخصوصي) | 3.850 |
| متوسط عدد السكان لكل ممرض (القطاع العمومي) | 1.095 |

- **برنامج عمل 2015:**

**خلال سنة 2015، يتوقع مواصلة تفعيل خطة العمل 2012-2016، وذلك عبر:**

- توسيع التغطية الصحية الأساسية، عن طريق دعم أنشطة مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية والتكفل بالاحتياجات الناجمة عن تعميم نظام المساعدة الطبية، و توطيد الجهود الرامية لضمان دعم أفضل للمستفيدين من هذا النظام ، وكذا وضع الاجراءات اللازمة المصاحبة للسيناريو المتعلق بنظام التغطية الصحية الإجبارية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة ؛
- مواصلة الاجراءات المتخذة في إطار خطة تقليص وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، و تفعيل استراتيجية الصحة الإنجابية والعناية بصحة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ؛
- تفعيل استراتيجية وطنية لليقظة و السلامة الصحية، والوقاية ومحاربة داء السرطان لأجل الحد من الوفيات الناتجة عن هذا المرض، فضلا عن تعزيز الجهود لمكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية ؛
- مواصلة الإجراءات الضرورية لتفعيل الخطة الوطنية للتكفل بالمستعجلات الطبية، و تأهيل المستشفيات كما هو متضمن في إطار مشروع «الصحة المغرب III» ؛
- تعزيز شراء الأدوية والأجهزة الطبية لأغراض البرامج الصحية.

## 5.3.4 تيسير الولوج إلى السكن اللائق وتنويع العرض السكني: (3,2 مليار درهم)

- **الإنجازات برسم سنتي 2013 و2014:**

| المؤشرات | إنجازات 2013 | إنجازات 2014 إلى غاية شهر غشت |
|---|---|---|
| عدد المدن المعلنة بدون صفيح | 4 | - |
| عدد الوحدات المنجزة في إطار برنامج مدن بدون صفيح | 40 567 | 16 342 |
| عدد الأسر المستفيدة من برنامج محاربة دور الصفيح | 26 834 | 18 652 |
| عدد الأسرالتي تمت برمجتها | 42 282 | 133 902 |
| عدد وحدات السكن الاجتماعي المنجزة والتي حصلت على شهادة المطابقة | 61 195 | 46 061 |
| عدد وحدات السكن الموجه للطبقة المتوسطة | الوحدات المتعاقد بشأنها منذ انطلاق البرنامج : 13523 (إحصائيات شتنبر 2014) | |

- **المؤشرات المتعلقة بوقع البرامج المنجزة إلى غاية سنة 2013:**

❍ **برنامج مدن بدون صفيح**

- عدد الأسر المستفيدة: **248.659 أسرة**؛
- عدد المدن المعلنة بدون صفيح: **51 مدينة**.

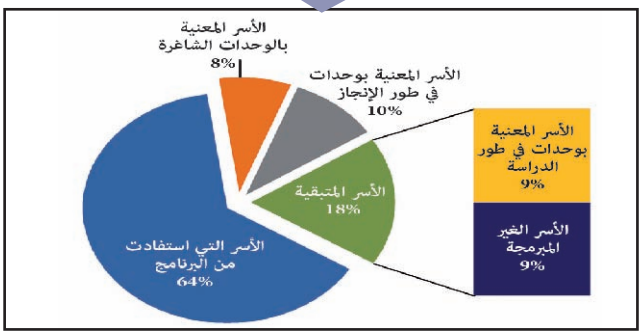


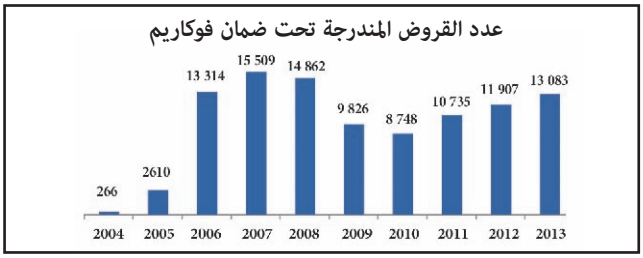


❍ **الوحدات السكنية (إحصائيات سنة 2013)**

- العدد الاجمالي للوحدات المنجزة: 260.052 وحدة؛
- العدد الاجمالي للوحدات في طور الانجاز: 309.885 وحدة.

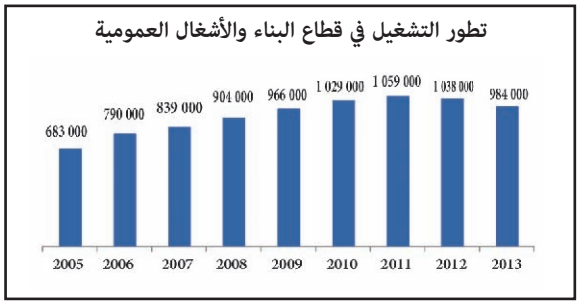

- **برنامج عمل سنة 2015:**

- ✔ تسريع برنامج «مدن بدون صفيح» من خلال الإعلان عن 04 مدن جديدة بدون صفيح؛
- ✔ معالجة مشكل البنايات الآيلة للسقوط من خلال المصادقة على مشروع قانون في الموضوع؛
- ✔ إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز وإعادة التأهيل الحضري، عبر إطلاق برامج جديدة تهم مدن الدار البيضاء وفاس وسلا؛
- ✔ تنويع العرض السكني من خلال برنامج المدن الجديدة وتطوير برنامج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة و السكن الموجه للطبقة المتوسطة؛
- ✔ تفعيل السياسة الترابية للتنمية الحضرية المندمجة عبر اعتماد برامج تنموية بكل من مدينة طنجة والرباط ومراكش وسلا وتطوان والدارالبيضاء، تهم عدة مشاريع كبرى من شأنها أن تعطي نفسا جديدا للديناميكية الاقتصادية والاجتماعية بالجهات المعنية؛
- ✔ تمكين الأجانب المقيمين بالمغرب وفي وضعية قانونية، من اقتناء السكن ذو القيمة المخفضة والسكن المخصص للطبقة المتوسطة ؛
- ✔ تشجيع العرض بالنسبة للسكن الاجتماعي المعد للكراء برفع السومة الكرائية القصوى وتخفيض مدة الإعفاء من 20 سنة إلى 8 سنوات.

### 6.3.4 مواصلة دعم البرامج الاجتماعية القطاعية:

- **إيلاء عناية خاصة بالمرأة والأسرة وحماية الطفولة والأشخاص المسنين**

- إصدار مرسوم رقم 2-13-495 متعلق بمأسسة اللجنة الوزارية واللجنة التقنية المكلفة بمواكبة وتتبع تفعيل المخطط الحكومي من أجل المساواة «إكرام» الهادف إلى تشجيع المساواة بين الرجال والنساء في أفق تحقيق المناصفة ؛
- إنشاء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وإطلاق البرنامج القطاعي المندمج للتحسيس حول محاربة العنف والتمييز ضد النساء ؛
- إعداد مشروع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة بدعم من منظمة اليونسيف، وكذا تحضير مخطط العمل من أجل تفعيلها.
- إطلاق عملية «شتاء 2014» بهدف مساعدة الأشخاص المسنين بدون مأوى، وإعادة تأهيل مراكز إيواء لفائدتهم وكذا تعزيز قيم التضامن بين الأجيال والتكفل بالأشخاص المسنين.

- **توجيه اهتمام خاص لتأطير الشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية للبلاد**

- تقوية شبكة المراكز الثقافية عبر إنشاء 5 مراكز لفائدة الشباب وتأهيل حوالي 200 دار للشباب و 130 مركزا نسويا في جميع أنحاء المملكة ؛
- إنشاء 5 مراكز للاستقبال ومركزين للاصطياف والترفيه بكل من الحوزية وطماريس و 70 مخيما للاصطياف موزعة عبر التراب الوطني وكذا تأهيل 50 مركزا للاصطياف؛
- مواصلة تأهيل مركز مولاي رشيد للشبيبة والطفولة ببوزنيقة وتجهيز مختلف المؤسسات والمنشآت الاجتماعية والتربوية (دور الشباب، المراكز النسائية، المخيمات الصيفية، ...) ؛
- تقوية شبكة البنية التحتية الرياضية من خلال مواصلة بناء 100 مركز رياضي للقرب وإعادة تأهيل القاعات ومراكز التكوين.

- **العمل على جعل الثقافة في خدمة التنمية الاجتماعية**

- الشروع في إنجاز برنامج «تراث 2020» الهادف إلى تطوير التراث الثقافي كقطب لخلق الثروة ورافعة للتنمية الجهوية من خلال إنجاز 140 مشروعا للتراث المادي واللامادي ؛
- إطلاق برنامج «المغرب الثقافي 2020» من أجل تطوير السوق الثقافية الوطنية عبر تقديم الدعم المؤسساتي والمالي للصناعات الثقافية والفنية التي تخلق الثروة وفرص الشغل ؛
- مواصلة إنجاز المسرحين الكبيرين للرباط والدار البيضاء والمعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص؛
- مواصلة أشغال ترميم الآثار التاريخية والأسوار والمدن القديمة وكذا إعادة تأهيل المتاحف والمواقع التاريخية ؛
- تشجيع نشر وتوزيع الكتاب على الصعيد الوطني وكذا تنظيم تظاهرات ثقافية ومهرجانات فنية.

## 4.4 مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية

### *1.4.4* ضبط التوازنات الخارجية وتعزيز مخزون الموجودات الخارجية من العملة الصعبة:

• **تفعيل مخطط تنمية المبادلات التجارية 2014-2016 :**

- وضع رؤية مشتركة ومتكاملة لتطوير التجارة الخارجية في انسجام تام مع مختلف الاستراتيجيات القطاعية؛
- فتح أسواق جديدة من خلال عقد اتفاقيات يكون لها وقع إيجابي على أداء الميزان التجاري الوطني.

- تعزيز آليات المراقبة الجمركية ومحاربة التهريب؛
- تنظيم مهنة الفاعل في التجارة الخارجية؛
- تبسيط الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية.

إنعاش ودعم الاندماج الاقتصادي وكذا تفعيل اتفاقيات الموازنة الصناعية.

• **تشجيع وتطوير الصادرات: توقعات سنة 2015**

- ← خلق وتطوير 15 اتحادا للمصدرين؛
- ← تكوين وتأهيل الكفاءات المتخصصة في التجارة الخارجية ؛
- ← تنظيم معارض قطاعية دولية؛
- ← افتحاص 300 مقاولة في إطار برنامج «الافتحاص في مجال التصدير»؛
- ← إطلاق النسخة الثالثة من برنامج «عقود تنمية التصدير» من أجل دعم 100 مقاولة مصدرة؛
- ← دعم المقاولات المصدرة والرفع من قدراتها التنافسية من أجل ضمان استفادة أمثل من امتيازات اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر.

• **تعبئة الموارد من العملة الصعبة: أهم التدابير برسم سنة 2015**

- ← تعبئة التمويلات الخارجية في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية العربية والدولية من أجل ضمان تمويل ناجع للسياسات الهيكلية والقطاعية ؛
- ← تعزيز الجهود المبذولة لتمكين بلادنا من الولوج إلى الأسواق المالية الدولية بشروط مُرضية، وذلك من أجل الرفع من مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة، وكذا تخفيف الضغط على السيولة في السوق المالية الداخلية.

## 2.4.4 خفض عجز الميزانية في حدود 4,3% من الناتج الداخلي الخام:

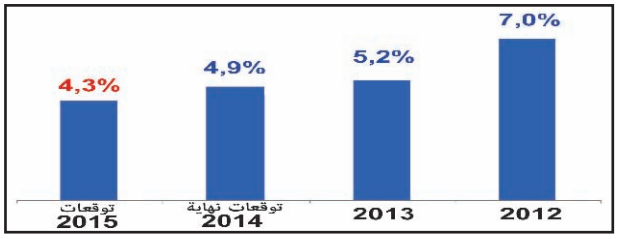


### مواصلة التقليص التدريجي لعجز الميزانية

• **تحسين الموارد :**

- **تثمين الملك الخاص للدولة من خلال تحسين الموارد المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة وتحصيل الباقي استخلاصه، وتثمين المحفظة العقارية؛**
- **اعتماد سياسة جديدة في توزيع أرباح المؤسسات العمومية والعمل على تحسين مردودية المحفظة العمومية فيما يخص الموارد الذاتية؛**
- **تعبئة المداخيل الضريبية والجمركية :**
  - ✔ **مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من خلال :**
    - ❍ تطبيق سعر **10%** على بعض المنتجات والخدمات :
      - عمليات القرض المتعلقة بالسكن الاجتماعي (معفاة حاليا)؛
      - الأعمال والتحف الفنية (20% حاليا) ؛
      - المسخنات الشمسية ( سعر **14%** حاليا).
    - ❍ **تطبيق سعر 20% على بعض المنتجات والخدمات الخاضعة لسعر 10%**: دقيق وسميد الأرز والرسم المستحق على المرور في الطرق السيارة، وكذا الشاي الذي يخضع حاليا لسعر 14% مع تخفيض الرسوم الجمركية من 40% إلى 32,5% بالنسبة للشاي المعبأ ومن 32,5% و 25% إلى 2,5% بالنسبة للشاي غير المعبأ.
  - ✔ **توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية :**
    - ❍ رفع مبلغ خصم الأقساط المطابقة لعقد أو عقود تأمين التقاعد الخاضع للضريبة الذي لا يتقاضى سوى دخول أو أجور من 10 إلى 20% ورفع مبلغ خصم الأقساط السالفة الذكر بالنسبة للخاضع للضريبة الذي يتقاضى دخول أجور ودخول تنتمي إلى أصناف أخرى من 6 إلى 10%.
    - ❍ رفع السعر، برسم واجبات التسجيل، المطبق على عمليات تفويت الحصص والأسهم في الشركات من 3% إلى 4%؛
    - ❍ تطبيق الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات على العربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج؛
    - ❍ فرض رسم على الاسمنت المنتج محليا أو المستَورد سواء الموجه للبيع أو الاستهلاك الداخلي كمواد وسيطة.
  - ✔ **تقوية آليات محاربة التهريب والغش من خلال:**
    - ❍ توسيع مجال تدخل إدارة الجمارك ليشمل الطرق السيارة (محطات الأداء ونقط الخروج)؛
    - ❍ الرفع من العقوبات على عمليات تهريب البضائع التي لها تأثير على الأمن والاقتصاد و البيئة في حالات العود والغش التجاري والمناورات التي تهدف إلى الاستفادة من امتيازات نظام القبول المؤقت.

• **ترشيد النفقات :**

**ضبط كتلة الأجور**

- ضبط توقعات نفقات الموظفين وذلك في أفق إلغاء الطابع التقديري لهذه النفقات وحصرها في الغلاف المالي المرخص به في إطار قانون المالية؛
- حصر المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة ؛
- التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

**مواصلة ضبط نفقات السير العادي للإدارة و حصرها في الحد الأدنى الضروري**

- التقيد بمبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين القطاعات للإمكانيات المتوفرة ؛
- الانخراط في تفعيل برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات البديلة وضبط استهلاك الماء والكهرباء بالإدارات والمؤسسات العمومية؛
- عقلنة عمليات اقتناء وكراء السيارات؛
- مواصلة الالتزام بتقليص النفقات المتعلقة بالبنايات والمساكن والكراءات الإدارية؛
- مواصلة عقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري للتمثيل الرسمي .

**ترشيد نفقات الاستثمار وربطها بقدرة الإنجاز وبتحقيق النتائج**

- الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار مع إعطاء الأولوية لتصفية الاعتمادات المرحلة المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز وكذا للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة وطنيا ودوليا ؛
- وجوب التزام الآمرين بالصرف بالمقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والحرص على إحداث المرافق والتجهيزات العمومية على المواقع التي ترد بتصاميم التهيئة ؛
- الحرص على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها ؛
- تفعيل وتثمين الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك .

مديرية الميزانية
شارع محمد الخامس الحي الإداري الرباط - المغرب
الهاتف : 67-72-67-37-05 (212+)
الفاكس : 30-75-67-37-05 (212+)
بوابة الأنترنيت : http://www.finances.gov.ma